العدل والمجتمع

Justice & society

شهرية تصدر عن وزارة العدل

توزع مجانا

السنة الثالثة
العدد 30
تشرين الاول 2018

الصفحات
8

WWW.moj..gov.iq

الاشراف العام
د.حيدر الزاملي

العدل جنة المظلوم وجحيم الظالم

خلال مراسم استلام دائرة اصلاح الاحداث من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

وزير العدل: الاتفاقيات الدولية تنص على الحاق الدوائر الاصلاحية بوزارة العدل

اعلن السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي، عن فك ارتباط دائرة اصلاح الاحداث من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والحاقها بوزارة العدل بجميع حقوقها والتزاماتها وموظفيها وموجوداتها عدا بناية الدائرة العامة وحسب فقرات القانون.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال مراسم استلام وتسليم الدائرة، والذي جرت فعاليته في مبنى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وبحضور السيد وزير العمل والشؤون الاجتماعية محمد شياع السوداني، والكادر المتقدم في كلتا الوزارتين، مشيرا الى ان المعايير الدولية لحقوق الانسان والاتفاقيات التي وقع العراق عليها كانت تشير جميعها الى ضرورة ان تكون مواقع الاحتجاز والسجون مرتبطة بجهة واحدة وهي وزارة العدل.

وقال السيد الوزير، ان فك ارتباط دائرة اصلاح الاحداث ودمجها بوزارة العدل، جاء تنفيذا لاحكام المادة 2/ثانيا/1 من قانون اصلاح النزلاء والمودعين رقم 14 لسنة 2018، والامر الوزاري المرقم 1524 لعام 2018، بهدف حصر العمل الاصلاحي بوزارة العدل لتعزيز العمل التخصصي والمهني لدوائر الاصلاح العراقية.

ووجه السيد الوزير، التحية الى الحراس الاصلاحيين في دائرة الاصلاح العراقية ودائرة اصلاح الاحداث للعمل المهني وتفانيهم في اداء واجباتهم، مؤكدا ان العمل جار مع وزارة المالية لصرف مخصصات الخطورة والأطعام منذ تاريخ دخول قانون اصلاح النزلاء والمودعين حيز النفاذ وباثر رجعي.

وبدوره، افاد السيد وزير العمل والشؤون الاجتماعية السيد محمد شياع السوداني، ان اسلوب دمج الدوائر ذات التخصص السجني معتمد في اغلب دول العالم، مع الاخذ بنظر الاعتبار ان دائرة اصلاح الاحداث كانت سابقا مرتبطة بوزارة العدل، ووفقا لامر سلطة الائتلاف رقم 10 لسنة 2003 والذي تم على ضوئه فك ارتباط هذه الدائرة والقرار رقم 8 لسنة 2005 لمجلس الوزراء.

واوضح، ان توحيد الجهود والتخصص الوظيفي ضمن توجه الحكومة وعملها، وقد تم مناقشة موضوع دمج دائرة اصلاح الاحداث بوزارة العدل وتم اتخاذ كافة الاجراءات القانونية في مجلسي الوزراء والنواب لحين حصول القرار بفك الارتباط، مبينا انه تم فك ارتباط الدائرة بكل اقسامها باستثناء اقسام تاهيل المشردين والتي ستبقى مرتبطة بدائرة الاحتياجات الخاصة والتابعة لهيئة رعاية المعاقين والاحتياجات الخاصة.

الدوائر العدلية علامة النصر في المناطق المحررة

د. حيدر الزاملي

تحديات كبيرة تشهدها وزارة العدل في الجوانب المتعلقة بعملها بشقيه (الخدمي والامني) تتطلب سرعة في الحسم وتحقيق منجز في الالتزامات الخارجية للشأن السيادي الخارجي للبلد كونه مرتبط باتفاقيات وتعهدات اضافة الى اهمية تلبية احتياجات المواطنين خدمياً ورفع سقف الاجراءات الامنية داخليا.

سعت وزارة العدل خلال السنوات القليلة الماضية على وضع مرتكزات واسس جديدة لتصويب بوصلة عملها واعادة هيكلة مؤسساتها وكوادرها البشرية حسب الاحتياج الوظيفي والتخصص المهني، انطلاقا من التزامات البلد امام المجتمع الدولي في ترصين العمل الحكومي والانتقال به نحو توحيد اسس العمل ضمن المنهاج المعتمد في الدول المتقدمة، وكان لنا ان نحقق الانجاز الاكبر في هذا الجانب بتعزيز الجوانب المهنية عبر حصول موافقة مجلسي الوزراء والنواب على ضم المؤسسات السجنية الى وزارة العدل، انطلاقا من التخصص المهني الذي دأبت عليه دائرة الاصلاح العراقية في عملها خلال السنوات الفترة الماضية والذي حظي باستحسان الجهات الحكومية والاممية المعنية بجوانب حقوق الانسان.

اضافة كبيرة تحققت بربط دائرة اصلاح الاحداث بوزارة العدل، جاءت باعقاب دمج وزارة حقوق الانسان بوزارة العدل، وبدأت في ذات المجال الخطوات الاولى لربط المواقف والسجون التابعة لوزارة الداخلية بوزارة العدل لتكلل مسيرة النجاحات المتواصلة التي حرصنا على تكريسها في سياق عملنا ومنذ اللحظة الاولى لعملنا في وزارة العدل، ونتمنى ان يجني المجتمع العراقي والعالمي نتائجها مستقبلا كونها تعّد من الخطوات الهامة في تعزيز الامن المجتمعي.

ولم تقف الوزارة عند هذه الخطوات وانما وضعت نصب عينيها خططا استراتيجية في حال استكمال التشريعات القانونية المتعلقة بها من الارتقاء بمستوى السلم المجتمعي عبر ايجاد منظومة تشريعات داخلية على المستوى العشائري يتحقق من خلالها التزام افراد المجتمع وتعاونهم مع الاجهزة الامنية عبر جملة من الاعراف وتطبق على مستوى المنطقة والمحافظة ضمن حلقات متداخلة تحد من النزاعات العشائرية وتنهي الخلافات بالتراضي وفقا لشرائع القانون، وهذا المنجز يدخل ضمن مشروع (التحكيم العشائري)، والذي اذا ما تم تطبيقه سيضع حدا للنزاعات داخل المجتمع العراقي، لانها ستلزم الافراد بضوابط مستمدة من الاعراف والتقاليد تكون اكثر وقعا على الوضع الاجتماعي للشخص الذي يخل بالالتزاماته تجاهها.

تكملة الكلمة ص٤

لدى استقباله سعادة السفير البريطاني لدى العراق

وزير العدل: العراق يشهد تطورا أمنياً وسياسياً ساهم في تدعيم العملية الديمقراطية

قال وزير العدل د. حيدر الزاملي، ان العراق يشهد تطورا امنياً وسياسيا من شأنه ان يساهم في تدعيم اسس العملية الديمقراطية.

وضح السيد الوزير ذلك خلال استقباله اليوم الاربعاء، في مكتبه الرسمي بمقر الوزارة، سعادة السفير البريطاني لدى العراق جون ويكس والوفد المرافق له، مؤكدا ان مؤسسات الدولة سعت الى النجاح في اداء ادوارها الوظيفية والخدمية خلال مرحلتي الحرب على الارهاب وفي ظل الضائقة المالية التي تعرض لها البلد انذاك، وفي الجانب الاخر فانها تعمل على اعادة الحياة الى المناطق المحررة من تواجد عصابات داعش.

واشاد السيد الوزير بالدعم الدولي الكبير للحكومة العراقية والذي ساهم في دعم مسار محاربة الارهاب، لافتا الى ان وزارة العدل عملت خلال الفترة الماضية على توثيق جرائم داعش بحق المجتمع العراقي وعرضها على الجهات الدولية المختصة من اجل توثيق تجريمها واصدار العقوبات الصارمة بحق الجهات الداعمة للارهاب في المنطقة.

بدوره، اكد سعادة السفير البريطاني لدى العراق جون ويكس، ان العملية الديمقراطية في العراق خطت خطوات كبيرة باتجاه تشكيل الحكومة الجديدة، مشيدا بتجربة وزارة العدل في تعزيز معايير حقوق الانسان بعمل دوائرها ودورها في اعادة الخدمات العدلية الى المناطق المحررة من الارهاب.

خلال استقباله السفير الروسي في بغداد

وزير العدل يؤكد على ضرورة تفعيل الاتفاقيات الثنائية بين البلدين

اكد وزير العدل د. حيدر الزاملي على ضرورة تفعيل الاتفاقيات الثنائية مع الحكومة الروسية داعيا الى عقد اتفاقيات جديدة لتبادل المحكومين وفق مبدأ التعامل بالمثل واتفاقيات اخرى لتنظيم شؤون رعايا البلدين.

قال السيد الوزير ذلك خلال استقباله يوم الاحد الموافق 7 / 10/ 2018 في مكتبه الرسمي بمقر الوزارة سعادة السفير الروسي في العراق ماكسيم ماكسيموف والوفد المرافق له مبينا ان الحكومة العراقية تسعى لتعزيز العلاقات الثنائية مع دولة روسيا على جميع الصعد وفي مقدمتها الجوانب السياسية والامنية والاقتصادية.

وبحث السيد الوزير مع السفير الروسي تفعيل الاتفاقيات الموقعة بين البلدين سابقا، فضلا عن امكانية تحديث فقرات الاتفاقيات السابقة بما يواكب حاجات رعايا البلدين الصديقين، وبما يساهم في تطوير العلاقات وايجاد الضمانات القانونية والانسانية.

من جانبه ابدى السفير الروسي في العراق رغبة بلاده في توطيد العلاقات السياسية والدبلوماسية مع العراق حكومة وشعباً وايجاد اتفاقيات ثنائية تساهم في ايجاد ارضية قانونية لرعايا البلدين مقدما مسودة اتفاق لطرحها للمناقشة والتعديل، مشيرا الى ان الحكومة الروسية مساندة للعراق في حربه ضد الارهاب، والتي تحققت من خلاله تبادل الخبرات والدعم للقوات الامنية العراقية في دحر عصابات داعش وتعزيز الامن في المنطقة والعالم على حدا سواء.

خلال زيارته لدائرة اصلاح الاحداث

وزير العدل: ربط دائرة اصلاح الاحداث بوزارة العدل سيعزز تخصصها الاصلاحي

قال وزير العدل د. حيدر الزاملي، ان فك ارتباط دائرة اصلاح الاحداث من وزارة العمل ودمجها بوزارة العدل، من شأنه ان يساهم في تعزيز التخصص المهني في المجال السجني والاصلاحي لشريحة الاحداث.

اعلن السيد الوزير عن ذلك خلال زيارته، اليوم الاثنين، لمبنى دائرة اصلاح الاحداث، مؤكدا ضرورة ان تكون مواقع الاحتجاز والسجون مرتبطة بجهة واحدة وحسب القانون، والتي من شانها ان تساهم في تاهيل المودعين في السجون بان يكونوا عناصر بناءة بعد انتهاء فترات محكومياتهم واطلاق سراحهم.

واوضح السيد الوزير، ان الفترة المقبلة ستشهد تطوير لبرامج الاصلاح بشكل عام.

وافاد السيد الوزير، ان قانون اصلاح النزلاء والمودعين منح بعض الحقوق للعاملين في المؤسسات الاصلاحية، وقد نشرت تفاصيل هذا القانون وتعليماته في الجريدة الرسمية ودخلت حيز النفاذ ومن ضمنها مخصصات الخطورة والاطعام للحراس الاصلاحين في دائرة الاصلاح العراقية و دائرة اصلاح الاحداث. واشار السيد الوزير الى ان التأخير في تنفيذ هذا القانون الذي دخل حيز النفاذ في شهر تموز الماضي، حدث بسبب عدم درجه ضمن الموازنة الاتحادية لعام 2018 والتي اقرت بشكل كامل ولم تحدد ضمن ابوابها صرف مخصصات الطعام لمنتسبين دائرة الاصلاح العراقية، مبينا ان العمل جار مع وزارة المالية لزيادة التخصصياتً ضمن هذا القانون لصرفها باثر رجعي من تاريخ دخولها حيز النفاذ وستشمل الحراس الاصلاحيين في دائرة اصلاح الاحداث.

خلال جلسة مجلس العدل

وزير العدل يوجه بتحسين خدمات المجمعات العدلية ومناقشة موازنة عام 2019

وجه السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي على ضرورة العمل باتجاه جمع الدوائر العدلية في مختلف مناطق البلاد على شكل مجمعات عدلية، حيث امر بتشكيل لجنة ثلاثية مشتركة للكشف عن المواقع التي من الممكن الاستفادة منها لهذا الغرض.

جاء ذلك خلال جلسة مجلس العدل لشهر تشرين الاول للعام 2018 والتي ناقش خلالها مع أعضاء المجلس السادة وكيل الوزارة والمدراء العامين جدول متابعة تنفيذ قرارات الجلسة السابقة لمجلس العدل.

وناقش السيد الوزير والمجتمعون احتياجات دائرة اصلاح الاحداث والتي تم انتقالها من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وإلحاقها بوزارة العدل.

وبحث السيد الوزير والمجتمعون موازنة وزارة العدل لعام 2019، واحتياجات الدوائر العدلية من جميع النواحي لتقديمها بشكل مفصل لوزارة المالية.

وزير العدل يعلن عن عقد اتفاقية تعاون مع هيأة النزاهة في هذا المجال

اعلن وزير العدل د. حيدر الزاملي، عن عقد اتفاقية تعاون مشترك مع هيأة النزاهة سعياً لتعزيز التعاون والتنسيق في مجال مكافحة الفساد ونشر ثقافة النزاهة وتعزيز الشفافية في العمل.

وقال وزير العدل د. حيدر الزاملي، ان من شأن هذه الاتفاقية التي تم عقدها مع هيأة النزاهة متمثلة بالسيد القاضي عزت توفيق رئيس الهيأة، ان تساهم في تعزيز التوجه الحكومي في مجال مكافحة الفساد.

واكد السيد الوزير، ان الوزارة احالت عشرات ملفات الفساد الى هيئة النزاهة وتم محاكمة مرتكبيها ومحاسبتهم وفق احكام القانون، مبينا ان عقد اتفاقية التعاون في مجال مكافحة الفساد ستساهم في تقويم العمل الوزارة، وتتيح مساحة اكبر للجان هيئة النزاهة لاداء مهام عملها بالشكل الامثل. واوضح السيد لوزير ، ان الوزارة بدأت باعتماد مشاريع العمل الالكتروني في عمل اغلب الدوائر العدلية والذي سينعكم على رفع وتيرة العمل والحد من الروتين الوظيفي والذي يعد احد اوجه الفساد والذي يستخدم لاستغلال المواطنين.

بدوره، اشاد السيد رئيس هيأة النزاهة القاضي عزت توفيق جعفر، بتوجه وزارة العدل في مكافحة الفساد، والتعاون الكبير الذي ابداه السيد الوزير د. حيدر الزاملي، في تعزيز ثقافة النزاهة والتعاون في مجال مكافحة الفساد وصولا الى توقيع اتفاقية رسمية للتعاون المشترك.

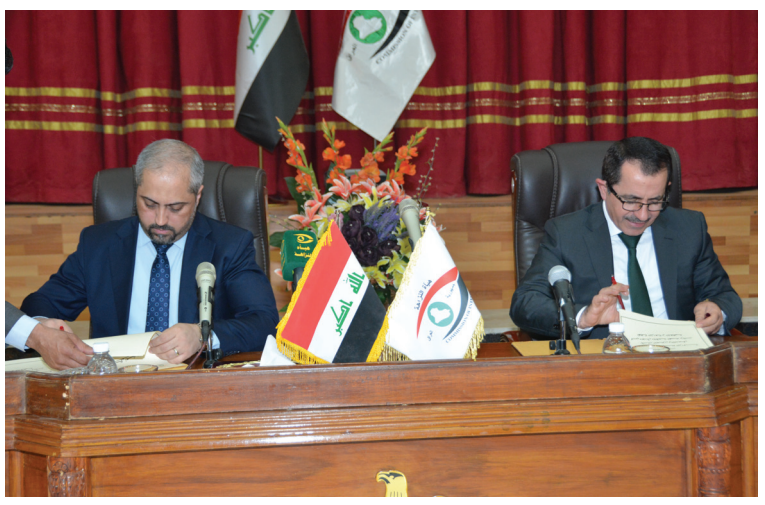

وزير العدل يعلن عن احتساب مخصصات بدل طعام للحراس الاصلاحيين

2

برعاية وزير العدل : دائرة التنفيذ العدلي تفتتح الدورة الثانية لتخريج المنفذين العدول

3

وكيل وزارة العدل : العراق لديه رغبة كبيرة بتحسين واقع حقوق الانسان في العراق

4

وزارة العدل تشارك في اجتماعات المنظمة الاسيوية الافريقية للاستشارات القانونية بطوكيو

7

لدى استقباله ممثل منظمة اليونسيف في العراق

وزير العدل: سنعمل على تطوير البرامج الاصلاحية لدائرة اصلاح الاحداث بعد ان انتقلت لوزارة العدل

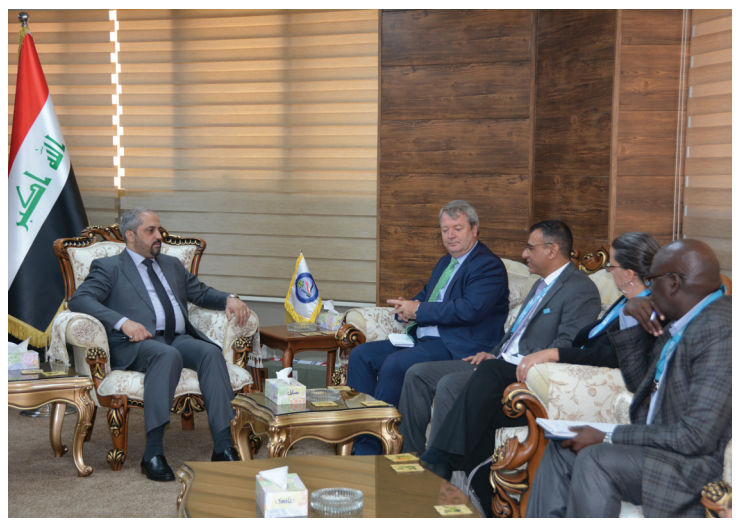

قال وزير العدل د. حيدر الزاملي ان انتقال دائرة رعاية اصلاح الاحداث الى ملاك وزارة العدل سيوفر امكانية تطوير الكوادر والظروف الملائمة لرعاية هذه الشريحة انطلاقا من خصوصية هذه الدائرة والفئة التي تعمل على رعايتها، ولامانع من التعاون مع المنظمات الدولية الرصينة لتحقيق هذا الهدف.

اعلن السيد الوزير عن ذلك خلال استقباله في مكتبه الرسمي بمقر الوزارة ممثل منظمة اليونسيف في العراق السيد بيتر هوكينز مشيرا الى ان وزارة العدل مستعدة للتعاون مع منظمة اليونسيف وتقديم العون اللازم لبعثاتها في زيارة السجون الاصلاحية والاحداث من اجل ان تكون البرامج الاصلاحية متطورة ومطابقة مع المعايير الدولية لحقوق الانسان.

من جانبه، استعرض ممثل منظمة اليونسيف في العراق السيد بيتر هوكينز في مستهل الطلب الذي قدمه للسيد الوزير، اطلاعه على الجهود الكبيرة التي تبذلها وزارة العدل في تطوير البرامج الاصلاحية للبالغين والاحداث الذين أودعوا تحت رعاية الوزارة بالتعاون مع المنظمات الدولية الرصينة.

واضاف السيد هوكينز، ان منظمة اليونسيف تتعاون مع دائرة اصلاح الاحداث في العراق بتوفير الدعم اللازم في اطار البرامج المشتركة مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية منذ عام 2011، كما يتسع نطاق التعاون ليشمل وزارتي الداخلية والعدل في مواقع مختارة حيث توجد فيها اصلاحيات خاصة بالاحداث ويتم فيها احتجاز المحكومين سواء في مراكز شرطة الاحداث او في مرافق تابعة الى وزارة العدل على سبيل الامانة.

يشار الى ان دعم منظمة اليونسيف يشمل اعداد وتنفيذ برامج تأهيل واعادة اندماج الاحداث الذين يتم تجنيدهم واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة وخاصة الاطفال الذين استخدمهم داعش والاطفال المرافقين لامهاتهم المتحجزات وكذلك الاطفال الاجانب المودعين في السجن او الذين فقدوا احد او كلا الوالدين جراء عمليات التحرير وتم ايداعهم في دور الدولة.

خلال جلسة مجلس العدل

وزير العدل يوجه بانجاز جدارية ولوحة شرف تكريماً لشهداء الوزارة

وجه السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي، بانجاز المتطلبات بانشاء جدارية تتضمن اسماء شهداء الوزارة من ضحايا التفجيرات التي تعرضت لها الوزارة او من طالتهم يد الغدر والارهاب اثناء تأدية واجبهم ويتم نصبها في باحة مبنى الوزارة بالصالحية.

ذكر السيد الوزير ذلك، خلال جلسة مجلس العدل لشهر تموز للعام ٢٠١٨، والتي ناقش خلالها مع أعضاء المجلس السادة وكلاء الوزارة والسيد المفتش العام والمدراء العامين، جدول متابعة تنفيذ قرارات الجلسة السابقة لمجلس العدل، مؤكدا باستكمال متطلبات انشاء لوحة الشرف والجدارية الخاصة استذكارا لشهداء الوزارة الذين ضحوا بارواحهم لتحقيق النصر في المواجهة العادلة ضد الارهاب، اضافة الى ان استحداث لوحة شرف في مبنى الوزارة سيتحقق من خلاله ادراج اسماء الموظفين المتميزين وعناوينهم الوظيفية والانجاز الذي قاموا به، من اجل تحفيز الموظفين على الإبداع في مجالات عملهم.

ووجه السيد الوزير تكليف الدائرة القانونية في الوزارة بأعداد وتوحيد تعليمات اللجان الخاصة بالترفيعات في جميع الدوائر العدلية وعلى أن يكون عناصر اللجان من أصحاب الخبرة والاختصاص من اجل الاسراع في انجاز معاملات ترقية وترفيع الموظفين في التوقيتات المحددة وضمان عدم تأخيرها، حيث صادق السيد الوزير خلال هذه الفترة على ترفيعات بحدود ٥٥٠ موظف بعد اقرار تعليمات الموازنة الاتحادية، مؤكداً كذلك على اهمية اعادة توزيع القوى العاملة بين الدوائر العدلية حسب احتياجها من التخصصات الوظيفية، والذي من شأنه الارتقاء بمستوى العمل وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطن وتعزيز اجراءات الامن وتطبيق معايير حقوق الانسان في السجون التابعة لدائرة الاصلاح العراقية.

كذلك تم التوجيه بعقد ورش عمل حول قانون اصلاح النزلاء رقم ١٤ لسنة ٢٠١٨ والعمل على البدئ باجراءات انتقال دائرة اصلاح الاحداث من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الى وزارة العدل وحسب نفس القانون.

بمناسبة حصولها على جائزة نوبل للسلام

وزير العدل يصف تكريم نادية مراد بالنصر لكل العراقيين

هنأ وزير العدل د. حيدر الزاملي الناشطة الايزيدية نادية مراد بمناسبة حصولها على جائزة نوبل للسلام. وقال السيد الوزير في بطاقة تهنئة قدمها بهذه المناسبة أن إرادة الحق انتصرت على الباطل بعزم العراقيين الأبطال الذين انبروا وشمروا عن سواعدهم السمر في ساحات الوغى وكان لهم أن يتحقق النصر الناجز على عصابات داعش. وأكد السيد الوزير أن التكريم الاممي لضحايا الإرهاب يمنح العراق دعما على الصعيد الدولي في مجال محاربة الإرهاب وتجريم الجهات والدول الداعمة له مبينا أن هذه الجائزة ليست للمواطنة نادية مراد فحسب وإنما هي تكريم لكل العراقيين الذين عانوا من جرائم الإرهاب في البلد وجميع دول العالم.

وزير العدل يبحث مع السفير الفرنسي في بغداد تعزيز العمل بين وزارتي العدل العراقية والفرنسية

التقى السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي بمقر وزارة العدل سعادة السفير الفرنسي في بغداد برونو اوبير وبحثا اطر التعاون المشترك الهادف الى تطوير عمل الوزارة. وقد بين السيد الوزير خلال اللقاء امكانية عقد اتفاقيات قانونية مشتركة تساهم في تدعيم عمل وزارتي العدل العراقية والفرنسية وحسب مبدأ التعامل بالمثل ومبادئ حقوق الانسان.

كذلك بين معالي الوزير بان السجون في العراق تعمل على مراعاة معايير حقوق الانسان الدولية والاتفاقيات التي التزم بها العراق في هذا المجال، ومواكبة اساليب الاصلاح للمودعين واعادة دمجهم في المجتمع.

من جهته اشاد السفير الفرنسي بعمل وزارة العدل وتصديها لملفات مهمة مع الظروف التي مرت على العراق، داعيا في الوقت ذاته الى تعزيز الشراكة بين الجانبين الفرنسي والعراقي وبما يخدم شعبي البلدين.

خلال حضوره مراسم انتقال دائرة اصلاح الاحداث الى وزارة العدل

وزير العدل يعلن عن احتساب مخصصات بدل طعام للحراس الاصلاحيين

اعلن وزير العدل د. حيدر الزاملي، عن احتساب مخصصات بدل خطورة واطعام للحراس الاصلاحيين في دائرتي الاصلاح العراقية واصلاح الاحداث، من تاريخ صدور القانون في جريدة الوقائع العراقية وبأثر رجعي.

أعلن السيد الوزير عن ذلك خلال حضوره مراسم فك ارتباط دائرة اصلاح الاحداث من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وربطها بوزارة العدل، مؤكدا ان العمل جارٍ مع وزارة المالية لصرف مخصّصات الخطورة والاطعام باثر رجعي من تاريخ دخول قانون اصلاح النزلاء والمودعين حيز النفاذ وباثر رجعي.

واوضح السيد الوزير، ان مخصصات بدل الخطورة والارزاق مقطوعة وتم احتسابها مقارنة بمنتسبي وزارة الداخلية وحسب المهام والواجبات المكلفين بها وساعات الدوام وتبلغ (٢٢٠) الف دينار للمنتسب شهريا وسيتم احتسابها من تاريخ دخول القانون حيز النفاذ.

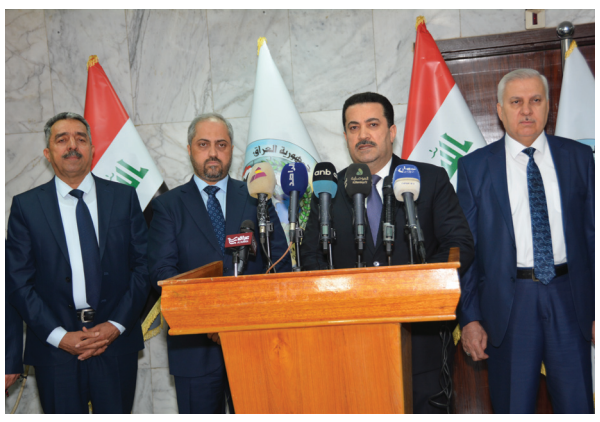

خلال لقائه رئيس فريق التحقيق الدولي الخاص بجرائم داعش الارهابي

وزير العدل يؤكد على أهمية تقديم الدعم اللازم لعمل الفريق الاممي وانجاح مهامه

استقبل وزير العدل د. حيدر الزاملي في مكتبه الرسمي اليوم الاربعاء رئيس فريق التحقيق الدولي المشكل بموجب قرار مجلس الامن رقم (2379) السيد كريم اسد خان وبحضور كل من السيد الوكيل حسين الزهيري ومدير عام القانونية السيد رعد خليل و د. محمد تركي وتم خلال اللقاء استعراض قرار مجلس الامن في مجال التحقيق وجمع الادلة وحفظها والعمل ضمن فريق يضم عراقيين وخبراء في مجال القانون الدولي الانساني وحقوق الانسان . واكد السيد الوزير خلال اللقاء إن "العراق حقق انتقالة كبيرة في ملف حقوق الإنسان على الرغم من الظروف الاستثنائية التي يمر بها البلد في ضل الحرب على الإرهاب". واضاف : ان وزارة العدل عملت خلال الفترة الماضية على جمع وكتابة التقارير الخاصة بملفات الانتهاكات التي شملت جرائم الابادة والجرائم ضد الانسانية وجرائم الحرب التي ارتكبها تنظيم «داعش» الارهابي ضد جميع أطياف الشعب العراقي. وتابع : من الضروري تقديم الدعم في مجال اعداد التشريعات وبشكل خاص مشروع قانون الجرائم الدولية بالاضافة الى تظافر الجهود لمساعدة الفريق الدولي في التحقيقات لتقديم الادلة المتوفرة لديه .

من جهته ثمن رئيس فريق التحقيق الدور الكبير الذي اخذته وزارة العدل في التعامل مع ملف حقوق الانسان من خلال كتابة التقارير والتعاهدات الدولية التي قدمتها الوزارة ومتابعة الاتفاقيات الدولية بهذا الخصوص .

خلال استقباله السفير الروسي في العراق

وزير العدل يبحث تفعيل الاتفاقيات الثنائية بين البلدين الصديقين

دعا وزير العدل د. حيدر الزاملي الى تفعيل الاتفاقيات الثنائية مع الحكومة الروسية، وعقد اتفاقيات جديدة لتبادل المحكومين وفق مبدئ التعامل بالمثل واتفاقيات اخرى لتنظيم شؤون رعايا البلدين.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال استقباله اليوم الاربعاء في مكتبه الرسمي بمقر الوزارة سعادة السفير الروسي في العراق ماكسيم ماكسيموف والوفد المرافق له مبينا ان الحكومة العراقية تسعى لتعزيز العلاقات الثنائية مع دولة روسيا على جميع الصعد وفي مقدمتها الجوانب السياسية والامنية والاقتصادية. وبحث السيد الوزير مع السفير الروسي في العراق تفعيل الاتفاقيات الموقعة بين البلدين سابقاً، وتوقيع مذكرة تفاهم لتسليم المطلوبين للقضاء، وتوقيع اتفاقية اخرى لتبادل رعاية الجاليتين العراقية والروسية في كلا البلدين، وبما يساهم في تطوير العلاقات وايجاد الضمانات القانونية والانسانية في البلدين الصديقين.

من جانبه، ابدى السفير الروسي في العراق رغبة بلاده في توطيد العلاقات السياسية والدبلوماسية مع العراق حكومة وشعباً، وايجاد اتفاقيات ثنائية تساهم في ايجاد ارضية قانونية لرعايا البلدين، مشيرا الى ان الحكومة الروسية مساندة للعراق في حربه ضد الارهاب، والذي تحقق من خلاله تبادل الخبرات والدعم للقوات الامنية العراقية لدحر عصابات داعش وتعزيز الامن في المنطقة والعالم على حدا سواء.

خلال ترؤسه اجتماع اللجنة الوطنية لكتابة التقارير المعنية بحقوق الانسان

وزير العدل : يعلن عن إنجاز مسودة تقارير جمهورية العراق الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية والاختفاء القسري

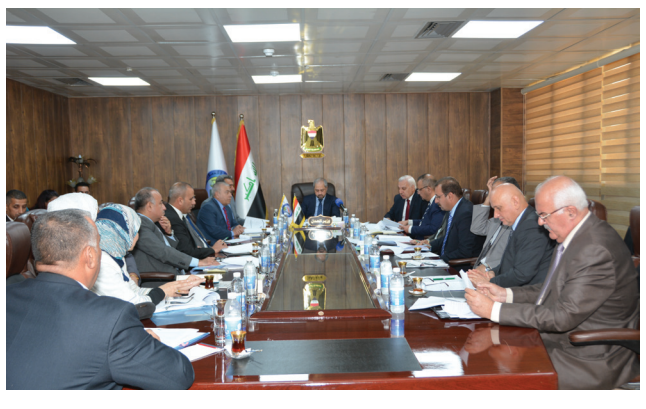

اكد وزير العدل د. حيدر الزاملي على اهمية انجاز مسودة تقرير جمهورية العراق الخاص بالاتفاقية الدولية لحماية جميع الاشخاص من الاختفاء القسري ومسودة تقرير جمهورية العراق للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

جاء ذلك خلال ترؤسه اليوم الاثنين الموافق ١٣/ ٨/ ٢٠١٨ اجتماعاً للجنة كتابة التقارير التعاهدية للاتفاقيات التي انضم او صادق العراق عليها والمعنية بحقوق الانسان، بحضور اعضاء اللجنة الوطنية المتمثلة بوكيل وزارة العدل الاستاذ حسين الزهيري وممثلين عن الوزارات والمؤسسات العراقية .

وقال سيادته ان اللجنة الوطنية صادقت خلال الاجتماع على مسودة تقرير جمهورية العراق الخاص بالاتفاقية الدولية لحماية جميع الاشخاص من الاختفاء القسري ومسودة تقرير جمهورية العراق للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بعد الاخذ بالملاحظات التي عرضها اعضاء اللجنة اضافة الى الملاحظات والمقترحات المقدمة من قبل وفد وزارة الخارجية في محضر اجتماعات الدورة ٣٦ لمجلس حقوق الانسان، فضلا عن مصادقة رؤى وتوصيات الوفد العراقي بشان تقارير مجموعة من الدول المستعرضة المشاركة في اجتماعات الدورة (٢٧) للفريق العامل للاستعراض الدوري الشامل .

وقد ثمن سيادة الوزير الجهود المبذولة من قبل اعضاء اللجنتين الفرعيتين في انجاز المسودتين وقسم كتابة التقارير التابع للدائرة القانونية في وزارة العدل وضرورة تكاتف الجهود الوطنية من اجل انجاز العمل المطلوب .

مشيراً الى ان اللجنة المركزية اوصت بارسال مسودة التقريرين الى الامانة العامة لمجلس الوزراء لعرضه على مجلس الوزراء للمصادقة عليهما قبل ارساله الى اللجنة المعنية من خلال وزارة الخارجية .

مقابلات الوزير

استقبل معالي وزير العدل د. حيد الزاملي الامير سعد محمد مزهر السمرمد امير قبيلة زبيد في العراق والوطن العربي. وجرى الحديث اثناء اللقاء حول دور العشائر العراقية وشيوخها الاصلاء في توعية المواطنين وعدم انجرار ابنائها وراء المخططات الرامية لاثارة الفوضى في البلاد، وتوعية المواطنين حول اساليب المطالبة باستحقاقاتهم من خدمات وغيرها من خلال الطرق السلمية التي كفلها الدستور لهم.

استقبل معالي وزير العدل د. حيدر لزاملي السيد النائب طلال الزوبعي. واستعرض اهم اجراءات الوزارة في مكافحة الفساد والتعاون مع الجهات الرقابية بالاضافة الى المشاريع الحديثة في الوزارة من خلال ادخال مشاريع المكننة الالكترونية للعمل في الدوائر العدلية والسعي الحثيث لاكمال هذه المشاريع والتعاون مع مؤسسات الدولة لهذا الغرض.

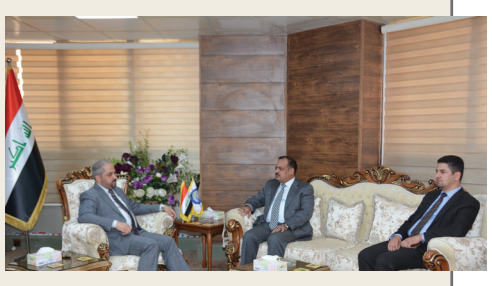

التقى معالي وزير العدل الدكتور حيدر الزاملي بالنائب الدكتور هيثم الجبوري رئيس كتلة كفاءات، وتم خلال اللقاء الحديث عن الحاجة الفعلية لتقديم افضل الخدمات للمواطنين والعمل بشكل مشترك على تحديد مواطن الخلل لوضع الحلول المناسبة وباسرع وقت.

التقى معالي وزير العدل د. حيدر الزاملي بالسيد النائب احمد الجبوري. واكد على ضرورة متابعة الخدمات المقدمة للمواطنين وخاصة مايتعلق بالحياة اليومية للمواطن العراقي.

وتطرق الحديث الى ضرورة تحسين مجمل الخدمات للمواطنين والسعي الحثيث لتشكيل الحكومة الجديدة باسرع وقت لضمان تقديم افضل الخدمات للشعب.

ناقش وزير العدل د. حيدر الزاملي، خلال استقباله امير قبيلة بني حسن (حسين علي ال محمد العباسي) مشروع التحكيم العشائري ومدى الفائدة المتحققة من تطبيقه على استباب الامن المجتمعي ودوره في الحد من حدوث النزاعات العشائرية كذلك تشخيص المحكمين المعتمدين القادرين على حل النزاعات بالتوافق بين الشرع والقانون.

وزير العدل د. حيدرالزاملي يستقبل الشيخ ثائرعبد الواحد الكركوشي، وتم خلال اللقاء مناقشة دور شيوخ العشائر العراقية الاصيلة في حفظ الامن المحلي والتوازن الاجتماعي وحل المنازعات بشكل اصولي ومطابق لاحكام الشريعة والقانون.

اعلنت وزارة العدل عن اكمال اجراءات اللجنة المكلفة باعداد تعليمات القانون رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨ الخاص باصلاح النزلاء والمودعين وحصول مصادقة السيد وزير العدل عليها.

حيث تضمنت هذه التعليمات مخصصات بدل الاطعام الخاصة بالحراس الاصلاحيين بعد احتسابها مقارنة بمنتسبي وزارة الداخلية، وسيتم احتساب المخصصات من تاريخ نشر القانون ودخوله حيز النفاذ.

وزير العدل يوجه بالاسراع بادخال قانون اصلاح النزلاء والمودعين حيز التنفيذ بعد مصادقة رئاسة الجمهورية

اعلن معالي وزير العدل الدكتور حيدر الزاملي وبعد متابعات مكثفة مع رئاسة مجلس النواب العراقي تم ارسال القانون الى رئاسة الجمهورية لمصادقته وليتم نشره باسرع وقت في جريدة الوقائع العراقية ليدخل حيز التنفيذ بالايام القريبة القادمة بعد وروده الى الوزارة يوم ٨/ ٧/ ٢٠١٨ مصادقاً من فخامة رئيس الجمهورية.

حيث صرح معالي الوزير بان قانون اصلاح النزلاء والمودعين رقم ١٤ لسنة ٢٠١٨ قد جاء ليحل محل جميع القوانين والتشريعات الخاصة بادارة النزلاء والمودعين السابقة وخاصة قانون اصلاح النزلاء والمودعين رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨١ وقرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم ٢٠ في ٢٥/ ٥/ ١٩٩٣ ومذكرة سلطة الأئتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم ٢ لسنة ٢٠٠٣ ، وكافة اوامر سلطة الأئتلاف المؤقتة (المنحلة) المتعلقة بموضوع ادارة النزلاء والموقوفين ومراكز الاحتجاز.

كذلك وضح الدكتور الزاملي انه قد جاء في هذا التشريع العديد من التعديلات التي تواكب اجراءات ادارة النزلاء والمودعين ومراعاة تحسين ضروف عمل منتسبي الدوائر الاصلاحية وتثبيت مستحقات العاملين في هذه الدوائر من حيث مخصصات الخطورة وكذلك بدل الارزاق، كذلك شمول منتسبي دوائر الوزارات الاخرى الذين يعملون ضمن دوائر الاصلاح بهذه المخصصات.

وبين معالي الوزير ان من اهم التعديلات في هذا القانون هو فك ارتباط دائرة اصلاح الاحداث من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وربطها بوزارة العدل تماشياً مع التوصيات والاتفاقيات الدولية وضرورة توحيد جهة ادارة جميع السجون والتسفيرات العراقية وجعلها ضمن مهام وادارة وزارة العدل. كذلك شمول هذا القانون على العديد من تفاصيل ادارة السجون من حيث التصنيف العلمي لاحكام المودعين وعزلهم وفقاً لاحكامهم، وكذلك برامج الرعاية اللاحقة بعد انتهاء مدة المحكومية، وكذلك برامج الزيارات الاسرية لذوي النزلاء والاصناف التي تستثنى من هذه البرامج. يذكر ان معالي السيد وزير العدل قد وجه دائرة الوقائع العراقية بالاسراع بنشر هذا القانون لادخاله حيز التنفيذ باقرب وقت.

بينهم (78) نزيلاً مشمولون بالعفو العام

وزارة العدل: الإفراج عن (496) نزيل خلال شهر ايلول الماضي

أعلنت دائرة الإصلاح العراقية التابعة لوزارة العدل عن موقفها الشهري الخاص بعدد المطلق سراحهم لشهر ايلول الماضي.

وقال اعلام الوزارة: ان العدد الكلي للمفرج عنهم من سجون الوزارة خلال الشهر الماضي بلغ (496) نزيلاً من سجون الوزارة في بغداد والمحافظات بينهم (78) مشمولاً بالعفو العام، و(50) من النساء و(446) من الرجال تم الافراج عنهم بعد انتهاء فترات محكوميتهم.

وأكد اعلام ألوزارة: ان دائرة الاصلاح قطعت اشواطاً كبيرة في مجال عمليات اطلاق السراح مع تطبيقها نظام الارشفة الالكترونية والذي يتيح امكانية تحديد النزلاء المنتهية احكامهم القضائية ويساهم بحسم ملفاتهم وفقاً للمدة القانونية المحددة لإطلاق السراح.

يذكر ان عدد المطلق سراحهم بقانون العفو العام قد بلغ (8024) نزيلاً منذ شهر 11/2016 ولغاية 30/9/2018.

وزير العدل يصادق على الوجبة الثانية من محاضر الترفيع والعلاوة والترقية واعادة المفصولين

صادق السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي على الوجبة الثانية لهذا العام من محاضر الترفيعات والعلاوة والتي تجاوزت ٥٠٠ اسم ممن كانت متأخرة اسمائهم بسبب ظروف الموازنة العامة وتأخر ورودها وقلة التخصيصات، حيث سيتم رفع هذه المحاضر الى وزارة المالية لاضافة هذه التخصيصات.

كذلك فقد تمت مصادقة الوجبة الثانية من محاضر اعادة المفصولين بسبب الغياب وكذلك المشمولين بقانون العفو العام ولديهم قرارات قضائية بذلك، وحالياً العمل جاري مع وزارة المالية لاعادة تخصيصاتهم المالية لاصدار اوامر مباشرتهم ب اقرب وقت.

ويذكر ان وزارة العدل تعمل حالياً وبعد نشر قانون رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨ (قانون اصلاح النزلاء والمودعين) ودخوله حيز النفاذ على توفير كافة المستحقات المالية المنصوص عليها في القانون وذلك كونها لم تدرج في اصل قانون موازنة عام ٢٠١٨.

وفي حال لم يتم اضافتها الى مستحقات منتسبي دائرة الاصلاح فسيتم اللجوء الى القضاء لتثبيت هذه المستحقات وبأثر رجعي منذ تاريخ دخول القانون حيز النفاذ.

وزير العدل يؤكد على السعي في استحصال مستحقات الموظفين

اعلنت وزارة العدل ان السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي قد صادق خلال هذه الفترة وبعد ورود تعليمات تنفيذ قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٨ وخلال النصف الاول من العام الحالي على محاضر الترفيعات والعلاوات المستحقة لموظفي الوزارة بما يزيد عن ١١٠٠ موظف.

يذكر ان اغلب المحاضر التي تم مصادقتها تعود لموظفي دائرة الاصلاح العراقية، كذلك فقد وجه السيد الوزير خلال جلسة مجلس العدل الماضية بان يتم متابعة اللجان المختصة باكمال محاضر الترفيع والعلاوة وفي جميع الدوائر العدلية وبشكل مباشر من قبل مدراء الدوائر، وان يتم محاسبة المقصر بانجاز الواجب وحسب القانون.

خلال استقباله سعادة السفير الالماني في العراق

وزير العدل يبحث ملفات حقوق الانسان واعادة الإعمار

بحث وزير العدل د. حيدر الزاملي اليوم الاثنين مع سعادة السفير الالماني في العراق سيريل نان العلاقات الثنائية بين البلدين ودعم ملف الاعمار في المناطق المحررة.

ذكر السيد الوزير خلال استقباله في مكتبه الرسمي بمقر الوزارة السفير الالماني والوفد المرافق له مبينا ان وزارة العدل يقع على عاتقها ملفات حساسة في مجال توثيق جرائم داعش ومتابعة تدويل الجرائم وملاحقة مرتكبيها.

واضاف السيد الوزير ان الوزارة تعنى حاليا بملف حقوق الانسان بالاضافة الي مهام عملها بعد الغاء وزارة حقوق الانسان وعملنا ايضا خلال الفترة الماضية على التنسيق مع الجهات الاممية والمحلية المعنية بملف حقوق الانسان لتطوير هذا الملف. بدوره اكد سعادة السفير الالماني في العراق، سيريل نان، ان الحكومة الالمانية مستعدة للمشاركة في مد يد العون للعوائل المهجرة والنازحة، باعتبارها من الملفات التي تم الاتفاق عليها مع الحكومة العراقية، مشيدا بدور القوات الامنية في احلال الامن في العراق والمنطقة بانهاء خطر عصابات داعش، والذي من شأنه ان يوفر الامن اللازم للمنطقة.

لدى استقباله سعادة سفير المملكة الاردنية الهاشمية

وزير العدل: انتصار العراق على الارهاب ساهم بتعزيز الامن على المستويين الوطني والاقليمي

اكد وزير العدل د. حيدر الزاملي، ان الانتصار الكبير الذي حققته القوات المسلحة على الارهاب عزز المنظومة الامنية الوطنية والاقليمية. قال السيد الوزير ذلك خلال استقباله في مكتبه الرسمي بمقر الوزارة، سعادة سفير المملكة الاردنية الهاشمية في بغداد الاستاذ منتصر الزعبي، مؤكدا على عمق العلاقات الثنائية التي تجمع البلدين الشقيقين والتي تحقق من خلالها استكمال تأمين الحدود المشتركة بعد دحر الارهاب.

واشار السيد الوزير الى اهمية تعزيز اطر التعاون في مجالات العمل الخاصة بالوزارة، واهمية ايجاد صيغ واتفاقيات من شأنها ان ترفع مستوى خبرات الكوادر الوظيفية بين البلدين، من اجل الارتقاء بمستوى العمل وتقديم افضل الخدمات للمواطنين.

من جانبه، حمل السفير الاردني، تحيات الحكومة الاردنية ودعمها الكامل للحكومة العراقية في مجال محاربة الارهاب، والسعي لفتح اطر جديدة للتعاون مع الحكومة العراقية من اجل المشاركة في اعانة العوائل المهجرة والنازحة في العودة الى مناطقها بعد تحريها من الارهاب.

وكيل وزارة العدل يترأس اجتماعا لاعضاء اللجنة الوزارية الخاصة بكتابة التقرير الخاص بالاختفاء القسري

ترأس وكيل وزارة العدل السيد حسين جاسم ناصر الزهيري اجتماعا لاعضاء اللجنة الوزارية الخاصة بكتابة التقرير الخاص بالاختفاء القسري وذلك في مكتبه يوم الاربعاء الموافق 25/7/2018 .

وقال السيد الوكيل: تقع علينا مسؤولية وطنية وانسانية وفق اطار عملنا لذا يجب ان نعمل ونؤسس اساسا صحيحا في بلدنا بكل شفافية ووضوح لانجاز التقرير الخاص بالاختفاء القسري لارتقاء بالعراق امام المجتمع الدولي ، بالاضافة الى متابعة وتنفيذ الاجراءات وفق المعايير الدولية المعنية بحقوق الانسان .

واضاف:ان المؤسسات واللجان كفيلة باجابة تقارير الامم المتحدة المتعلقة بحالة الاختفاء القسري واعطاء اجابة دقيقة وشفافية بشكل مستمر، موضحا ان هذه اللجنة تحمل جانبين اولاهما وطنية وقانونية انسانية وتابع : وزارة العدل مؤهلة لمسك ملف حقوق الانسان ونحن طموحون بهذا الجانب لاتخاذ دورها الحقيقي لتكون عامل محرك في مفوضية حقوق الانسان والمؤسسات الاخرى وان لاتحيدها الظروف عن عملها الانساني والمهني .

للإطلاع على سير العمل وتذليل جميع المعوقات

دائرة الكتاب العدول توفد لجنة مختصة لتفتيش دوائرها في محافظة المثنى

اوفدت دائرة الكتاب العدول التابعة لوزارة العدل لجنة تضم عدداً من الموظفين المختصين لتفتيش الدوائر التابعة لها في محافظة المثنى.

وقال مدير عام الدائرة الاستاذ حسين الطائي: ان اللجنة شكلت بناءا على توجيهات وزير العدل د.حيدر الزاملي، للإطلاع على سير العمل والوقوف على اهم الاحتياجات للإسراع في انجاز معاملات المواطنين وتذليل جميع المعوقات.

وأضاف المدير العام: ان اللجنة اطلعت على سير العمل في دوائر المحافظة حيث تم اتخاذ اجراءات من شأنها الاسراع في انجاز معاملات المواطنين خدمتاً للصالح العام.

خلال استقباله القائم بأعمال السفارة الأسترالية في بغداد

وزير العدل نسعى لعقد اتفاقيات وتبادل الخبرات ترتقي لسياقات العمل بالوزارة

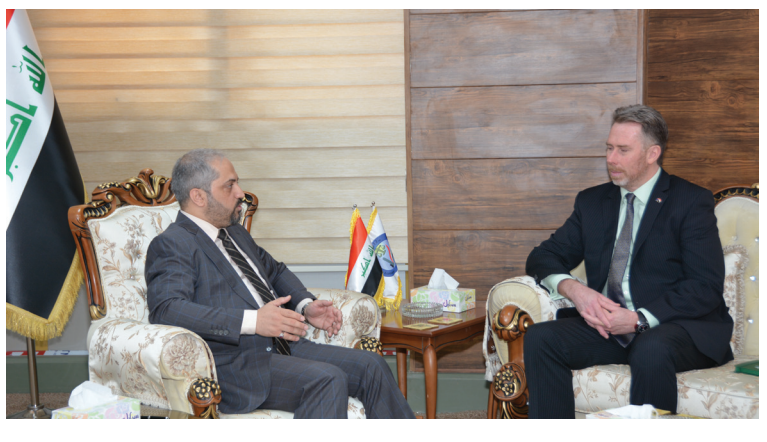

بحث وزير العدل د. حيدر الزاملي خلال استقباله السيد سكوت كلير القائم بأعمال السفارة الأسترالية في العراق آفاق التعاون بين البلدين وأطر العمل الخاصة بالوزارة ونظيرتها الأسترالية.

ورحب السيد الوزير بمقترحات التعاون المقدمة من السيد سكوت كلير مؤكدا أن الوزارة تعمل على عقد اتفاقيات ومذكرات تعاون مع عدد من دول العالم من شأنها تعزيز أطر التعاون وحفظ حقوق الجاليات العراقية في الخارج والأجانب المتواجدين في العراق ضمن مبدئ التعامل بالمثل.

ونوه السيد الوزير الى ان وزارة العدل خطت خطوات كبيرة بمجال انفاذ القانون ومكافحة الفساد واسترداد المطلوبين مع عدد من البلدان التي وقعت معها اتفاقيات تعاون بهذا الصدد.

بدوره عبر القائم بأعمال السفارة الأسترالية عن استعداد حكومة بلاده لعقد اتفاقيات مشتركة والمضي في مجال تبادل الخبرات، مؤكدا أن وزارة العدل حققت تقدما واضحاً في مجال العمل في مختلف دوائرها.

وزارة العدل : السجن نصف قرن بحق موظفة في التسجيل العقاري ساهمت بسرقة (67) مليار دينار

كشف المفتش العام لوزارة العدل حسن حمود العكيلي عن اصدار المحاكم المختصة بقضايا النزاهة احكاما بالسجن بحق موظفة في التسجيل العقاري لمدة تجاوزت نصف قرن، وذلك لمشاركتها ضمن عصابة تحايلت على المصارف الحكومية، ونجم عنها سرقة (67) مليار دينار.

وقال العكيلي، ان (13) حكما بالسجن لفترات متفرقة صدرت بحق (و.ي.ك) وكانت تشغل منصب معاون مدير باحدى دوائر التسجيل العقاري في بغداد، ووصل مجموع الاحكام لغاية الان (51) سنة سجن.

واضاف، ان المدانة كانت تمنح سندات عقارية وكتب صحة صدور مزورة، وتتلاعب في مساحة وجنس وملكية العقارات التي استخدمها افراد العصابة كضمانات عقارية لقروض من المصارف الحكومية، وتم سرقة (67) مليار دينار جراء عمليات التزوير تلك.

واشار العكيلي الى ان عمليات التزوير طالت ايضا املاك وزارة المالية، اذ قامت المدانة بتحويل ملكية عدد من العقارات بسندات مزورة الى مواطنين، وهو ما كشفه الفريق المكلف من مكتب المفتش العام خلال عمليات التدقيق في دائرة التسجيل العقاري في المدائن.

ودعا العكيلي الى اعتماد المكننة الالكترونية والتقنيات الحديثة في التعاملات العقارية، لان اغلب اسباب عمليات التزوير تكون نتيجة استخدام المعاملات الورقية في الاجراءات العقارية والتي تكون غالبا معرضة للتزوير من قبل اصحاب النفوس الضعيفة.

لدى استقباله عضو مفوضية حقوق الانسان

وزير العدل : الوزارة أنجزت ادوارها الوطنية في انفاذ فقرات القانون والانتصار لدماء الابرياء

قال وزير العدل د. حيدر الزاملي، ان الوزارة أنجزت ادوارها الوطنية في انفاذ فقرات القانون وتطبيق احكام القضاء العراقي والانتصار لدماء الابرياء.

ذكر السيد الوزير ذلك لدى استقباله، عضو مفوضية حقوق الانسان السيدة وحدة الجميلي، في مكتبه الرسمي بمقر الوزارة، مؤكدا ان الارهاب استخدم شتى السبل للاضرار بالشعب العراقي وجند الارهابيين والقتلة الذين سفكوا دماء الابرياء من اجل تمرير مخططاتهم الخبيثة فيكون من واجب جميع الاجهزة الامنية دحر هذه المخططات الخبيثة والسهر على امن الوطن والشعب، كما وان وزارة العدل ماضية بانفاذ القانون بدون التأثر باي فوضى يثيرها اعداء العراق.

برعاية وزير العدل : دائرة التنفيذ العدلي تفتتح الدورة الثانية لتخريج المنفذين العدول

اعلنت وزارة العدل عن افتتاح الدورة الثانية لخرجين المنفذين العدول من موظفي دائرة التنفيذ العدلي وذلك لرفع مستوى تقديم الخدمات العدلية المقدمة للمواطنين . وقال مدير عام التنفيذ العدلي الاستاذ رعد خليل غاجي : برعاية وزير العدل د. حيدر الزاملي تم افتتاح الدورة الثانية اليوم الثلاثاء الموافق 7/8/2018 لتخريج المنفذين العدول بمشاركة اثنين وخمسين طالب وطالبة من موظفي الدائرة الذين تم قبولهم في الدورة بعد اجتيازهم الامتحان الابتدائي وشروط القبول المنصوص عليها في التعليمات .

واضاف المدير العام : بناءا على توجيهات معالي الوزير د. حيدر الزاملي على الاهتمام بافتتاح هذه الدورة لتخريج منفذين عدول على مستوى عالي من الامانة العلمية والعملية في خدمة دوائرهم ومجتمعهم وبلدهم خدمتا للصالح العام .

مؤكدا : ان الدورة ستستمر لشهرين الشهر الاول نظري والشهر الثاني عملي في المديريات وكلا حسب محافظته

وتابع : ان الدورة القيت من قبل محاظرين من الاساتذة والسيدات من داخل دائرة التنفيذ ومن خارجها تركزت على عدة قوانين منها قانون التنفيذ وقانون الخدمة المدنية وانضباط موظفي الدولة .

اكمال تعليمات تنفيذ قانون اصلاح النزلاء والموقوفين ومقارنة الاستحقاقات بمنتسبي وزارة الداخلية

وجه السيد وزير العدل وبعد اكمال الدائرة القانونية لمسودة تعليمات تنفيذ القانون رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨ الخاص باصلاح النزلاء والموقوفين بان تكون المستحقات والمخصصات للحارس الاصلاحي مقارنة بمنتسبي وزارة الداخلية.

حيث وجه السيد الوزير بمخاطبة وزارة الداخلية للاستعلام عن المستحقات ومنها مخصصات الطعام لتتم مقارنتها بعدد ساعات دوام الحارس الاصلاحي و واجباته واقرار مبلغ المخصصات وفق هذه المقارنة حفاظا على مستحقات الحارس الاصلاحي وان تكون مساوية للمجهود الذي يقدمه خدمة لواجبه الوطني.

الدوائر العدلية علامة النصر في المناطق المحررة

تحديات كبيرة تشهدها وزارة العدل في الجوانب المتعلقة بعملها بشقيه (الخدمي والامني) تتطلب سرعة في الحسم وتحقيق منجز في الالتزامات الخارجية للشأن السيادي الخارجي للبلد كونه مرتبط باتفاقيات وتعهدات اضافة الى اهمية تلبية احتياجات المواطنين خدمياً ورفع سقف الاجراءات الامنية داخلياً.

سعت وزارة العدل خلال السنوات القليلة الماضية على وضع مرتكزات واسس جديدة لتصويب بوصلة عملها واعادة هيكلة مؤسساتها وكوادرها البشرية حسب الاحتياج الوظيفي والتخصص المهني، انطلاقا من التزامات البلد امام المجتمع الدولي في ترصين العمل الحكومي والانتقال به نحو توحيد اسس العمل ضمن المنهاج المعتمد في الدول المتقدمة، وكان لنا ان نحقق الانجاز الاكبر في هذا الجانب بتعزيز الجوانب المهنية عبر حصول موافقة مجلسي الوزراء والنواب على ضم المؤسسات السجنية الى وزارة العدل، انطلاقا من التخصص المهني الذي دأبت عليه دائرة الاصلاح العراقية في عملها خلال السنوات الفترة الماضية والذي حظي باستحسان الجهات الحكومية والاممية المعنية بجوانب حقوق الانسان.

اضافة كبيرة تحققت بربط دائرة اصلاح الاحداث بوزارة العدل، جاءت باعقاب دمج وزارة حقوق الانسان بوزارة العدل، وبدأت في ذات المجال الخطوات الاولى لربط المواقف والسجون التابعة لوزارة الداخلية بوزارة العدل لتكلل مسيرة النجاحات المتواصلة التي حرصنا على تكريسها في سياق عملنا ومنذ اللحظة الاولى لعملنا في وزارة العدل، ونتمنى ان يجني المجتمع العراقي والعالمي نتائجها مستقبلا كونها تُعد من الخطوات الهامة في تعزيز الامن المجتمعي.

ولم تقف الوزارة عند هذه الخطوات وانما وضعت نصب عينيها خططا استراتيجية في حال استكمال التشريعات القانونية المتعلقة بها من الارتقاء بمستوى السلم المجتمعي عبر ايجاد منظومة تشريعات داخلية على المستوى العشائري يتحقق من خلالها التزام افراد المجتمع وتعاونهم مع الاجهزة الامنية عبر جملة من الاعراف وتطبق على مستوى المنطقة والمحافظة ضمن حلقات متداخلة تحد من النزاعات العشائرية وتنهي الخلافات بالتراضي وفقا لشرائع القانون، وهذا المنجز يدخل ضمن مشروع (التحكيم العشائري)، والذي اذا ما تم تطبيقه سيضع حدا للنزاعات داخل المجتمع العراقي، لانها ستلزم الافراد بضوابط مستمدة من الاعراف والتقاليد تكون اكثر وقعا على الوضع الاجتماعي للشخص الذي يخل بالالتزاماته تجاهها.

وفي جانب دعم النصر العسكري الذي تحقق ضد عصابات داعش الارهابية باشرت وزارة العدل باستئناف العمل في اغلب دوائرها بالمناطق المحررة بهدف اعادة الحياة اليها واعانة الاهالي على العودة وضمان حقوقهم في ممتلكاتهم التي حاولت هذه العصابات الاثمة الاستيلاء عليها، وكانت الدوائر العدلية تواكب خطوات النصر للقوات الامنية وتعيد افتتاح دوائرها اولا باول بعد اعداد الخطط والدراسات الكاملة وتحديد مراكز مسيطرة لكل محافظة يكون احد المدراء العامين في الوزارة مسؤولا عليها، بهدف اعادة تأهيل بنايات الدوائر بالسرعة الممكنة ورفدها بالكوادر ومستلزمات العمل، هذا المستوى من العمل والانجاز حظي باشادة من اعلى المستويات الحكومية والشعبية لان تواجد دوائر وزارة العدل كان بمثابة علامة النصر في المناطق المحررة، والاشارة لعودة الامن والحياة ومنطلق لباقي مؤسسات الدولة للشروع بالعمل في هذه المناطق وبانها خالية من تواجد الارهاب.

وبرغم جميع ما تحقق من انجازات على المستوى الامني، الا ان المواطن كان له قدم السبق في تحقيق النصر الاكبر بتلبيته لنداء الوطن في محاربة عصابات داعش ومساندته للقوات الامنية التي كانت بمثابة الانعطافة الحاسمة في ردع الارهاب، والموقف الاخر الذي عزز موقف العراق سياسيا هو المشاركة في العملية السياسية والتصويت عبر صناديق الاقتراع والتي عكست انطباعا عالميا بان الارهاب لم ينل من عزيمة واصرار المواطن، الذي وضع بصمة النصر بالحبر البنفسجي على راية العراق، وبدورنا فاننا نجدد عهدنا الى الله والوطن ان نكون مدافعين عن استحقاقات العراق سياديا وامنيا، كما كنا في السابق ورفعنا راية العراق خفاقة في المحافل الدولية ليعود الى دوره الريادي اقليميا ودوليا.

د. حيدر الزاملي
وزير العدل

دائرة التنفيذ تعلن عن نشاطاتها المتحققة خلال شهر تموز لعام 2018

جمهورية العراق
وزارة العدل
دائرة التنفيذ

اعلنت دائرة التنفيذ التابعة لوزارة العدل،عن ابرز نشاطاتها المتحققة خلال شهر تموز الماضي لعام 2018.

وقال مدير عام الدائرة الخبير القانوني رعد خليل: ان الدائرة حققت العديد من الانجازات خلال شهر تموز من العام 2018، حيث بلغت مجموع الامانات المستحصلة من المدينين (اثنان وعشرون مليار وثمانمائة واثنان وسبعون مليون وتسعمائة وخمسة وتسعون الف وستة دينار).

وأضاف المدير العام: ان الامانات المصروفة لمستحقيها بلغت (ثلاثة وعشرون مليار وثمانمائة وثمانية وخمسون مليون وسبعمائة وستة الف وسبعمائة وتسعون دينار)، مؤكدا ان مجموع المبالغ المستحصلة من الرسوم العدلية بلغت (تسعمائة وخمسة وثلاثون مليون وثلاثمائة واثنان وتسعون الف وسبعمائة وسبعة وسبعون دينار).

وأوضح المدير العام: ان الدائرة تتابع بشكل مستمر الشكاوى والدعاوى وحضور المرافعات، وقد حسمت (2158) حكم بالنفقة و(153) حكم بأجر حضانة تم حسمها، بالاضافة الى الاحكام التي ضمن مسؤوليتها في حماية حقوق مراجعيها، مؤكدا ان الدائرة حققت نشاطات تتعلق بالديون بلغ مجموعها (2360) حكم، بينما بلغت الاحكام المتعلقة بالعقار (253) حكم، بالإضافة الى نشاطات الاخرى.

خلال مشاركته في اعمال الدورة الرابعة عشرة للجنة حقوق الانسان العربية

وكيل وزارة العدل : العراق لديه رغبة كبيرة بتحسين واقع حقوق الانسان في العراق

ترأس وكيل وزارة العدل السيد حسين جاسم ناصر الزهيري وفد جمهورية العراق الذي شارك في اعمال الدورة الرابعة عشرة للجنة حقوق الانسان العربية والتي خصصت لمناقشة التقرير الدوري الاول الخاص بتنفيذ التزامات الميثاق العربي لحقوق الانسان في مقر الجامعة العربية / القاهرة .

واكد السيد الوكيل خلال كلمته على بشاعة الجرائم التي ارتكبتها عصابات داعش الارهابية ودور القيادة الحكيمة ونداء المرجعية المقدسة للوقوف قواتاً امنية وحشد شعبي للدفاع عن الوطن وتحرير الانسان قبل الارض وضمان عودة النازحين الى ديارهم امنين .

واضاف : ان العراق اليوم وبعد عام 2003 بات طرفا في ثماني اتفاقيات رئيسية لحقوق الانسان ، فضلا عن الميثاق العربي الذي يعمل بشكل دائم على استقبال خبراء الامم المتحدة من مقررين خواص وممثلين عن الامين العام والرد الدائم على طلبات وتساؤلات الامم المتحدة .

وأوضح : ان السلم الاهلي لايمكن ان يتبنى من دون اجراءات حقيقية لمنع الافلات من العقاب بالاضافة الى حماية الصحفيين ، لذلك سن العراق تشريعات محلية تتلائم مع المعايير الدولية ، فلايمكن فهم لغة حقوق الانسان بدون ان ترافقها لغة الديمقراطية ، مؤكدا ان جمهورية العراق لديها رغبة كبيرة بتحسين واقع حقوق الانسان بما يضمن التمتع بالحقوق والحريات وتحسين اوضاع النازحين وبناء منظومة التعليم والصحة وتعزيز المساواة بين الجنسين .

وختم السيد وكيل وزارة العدل كلمته بالقول : ان العراق تعاون مع الامم المتحدة لاعتماد قرار مجلس الامن رقم (2379) الذي بموجبه سترسل الامم المتحدة فريق دولي الى العراق للعمل على جمع الادلة لمساعدة القضاء العراقي

وزارة العدل : السجن 7 سنوات لموظف في التسجيل العقاري شارك بسرقة 3.5 مليار دينار

أصدرت محكمة الجنايات المختصة بقضايا النزاهة حكما بالسجن (7) سنوات على موظف في دائرة التسجيل العقاري في المدائن ساهم بتزوير عقارين استخدما كضمان عقاري.

وقال المفتش العام لوزارة العدل حسن حمود العكيلي، ان الموظف (أ.ش.م) قام في العام 2015 وبحكم وظيفته بالتوقيع على سند عقارين تم تغيير جنسهما وقيمتهما واسم صاحب العقار لغرض اعتمادهما كضمان لقرض من مصرف الرشيد بقيمة 3 مليارات و500 مليون دينار.

واضاف العكيلي، ان متهما هاربا آخرا وهو (هـ.أ.ج) استفاد من السندات المزورة وسرق المبلغ المذكور، لافتا الى ان المحكمة وجدت من الادلة المتحصلة لديها كافية للحكم غيابيا بالسجن (7) سنوات وتأييد حجز الاموال المنقولة وغير المنقولة للمدان.

وزارة العدل تعلن عن تعاونها الكامل مع الاجهزة الرقابة وخاصة هيأة النزاهة في اجراءات مكافحة الفساد

اعلنت وزارة العدل ان التعاون بينها وبين الاجهزة الرقابية وخاصة هيأة النزاهة شهد تطوراً كبيراً في مجال مكافحة الفساد ومتابعة المفسدين، حيث تمت احالة العديد من الملفات التي تم اكمال التحقيق فيها من قبل مكتب المفتش العام واللجان التحقيقية في الوزارة الى دائرة التحقيقات في هيأة النزاهة، والتي بدورها اكملت الاجراءات واحالتها الى المحاكم المختصة، وتم بذلك صدور الاحكام القضائية بالعديد من هذه الملفات تراوحت بين السجن والغرامة والعزل لمن ادين بهذه الخروقات.

يذكر ان وزارة العدل وهيأة النزاهة حالياً في طور اعداد مذكرة تعاون مشترك وسيتم توقيعها في الايام القليلة القادمة لغرض تكامل العمل الرقابي بين الجانبين فيما يصب بمصلحة المواطن والحفاظ على المال العام ومكافحة الفساد.

للاطلاع على سير العمل والارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطنين

دائرة الكتاب العدول توفد لجنة مختصين لتفتيش دوائرها في محافظة الانبار

اوفدت دائرة الكتاب العدول التابعة لوزارة العدل لجنة تضم عدداً من الموظفين المختصين لتفتيش دوائر الكتاب العدول في محافظة الانبار والاطلاع على سير العمل والوقوف على اهم احتياجاتها.

وقال مدير عام الدائرة الاستاذ حسين الطائي: ان اللجنة شكلت بناءا على توجيهات وزير د. حيدر الزاملي للاسراع في انجاز معاملات المواطنين وتذليل جميع المعوقات خدمتاً للصالح العام .

واضاف المدير العام: ان اللجنة اطلعت على سير العمل داخل الدوائر لغرض اتخاذ مايلزم كما تم التوجيه بضرورة الاسراع في انجاز معاملات المواطنين وتذليل جميع المعوقات خدمتاً .

دائرة الاصلاح العراقية تستقبل لجنة الصليب الاحمر الدولية

ستقبلت دائرة الاصلاح العراقية سجن الحلة/ نساء لجنة متخصصة بحقوق الانسان تابعة لمنظمة الصليب الاحمر الدولية.

وقال مدير عام الدائرة، ان دائرة الاصلاح العراقية حريصة على توفير بيئة ايواء تتوفر فيها الخدمات الصحية ومعايير حقوق الانسان تتلاءم مع خطة الدائرة لتنفيذ برامج التأهيل المهنية والتعليمية وإعداد النزيلات للاندماج في المجتمع واجتناب الجريمة او الجنوح مرة اخرى.

وأضاف المدير العام، ان اللجنة اطلعت على أحوال النزيلات من جميع النواحي كما قامت بتجهيز القسم بمساعدات وتجهيزات انسانية، يشار الى ان القسم يثمن المبادرات الانسانية وتعاون منظمة الصليب الاحمر الدولية لدعم الاقسام الاصلاحية في انفاذ القانون وتعزيز معايير حقوق الانسان فيها .

وفي ختام الزيارة اشاد اعضاء اللجنة بإجراءات القسم والخدمات المتوفرة ومهنية وتعاون ادارة القسم.

بحثت أليات للتنسيق والتعاون لإسناد عمل ملاكات الصحة العامة

لجنة طبية متخصصة من دائرة صحة بغداد تطلع على الواقع الصحي في دائرة الاصلاح العراقية

أكدت دائرة الاصلاح العراقية التابعة لوزارة العدل عن زيارة لجنة طبية تابعة لوزارة الصحة/ وحدة الأمراض الصدرية والتنفسية لموقف الرصافة الثالثة القسم المتخصص بعزل وعلاج النزلاء المرضى حيث اطلعت على المعايير الخدمية والصحية للموقف.

وقال مدير عام الدائرة، ان اللجنة الطبية أطلعت على احوال النزلاء وطبيعة الخدمات الصحية المتوفرة في القسم والإجراءات الصحية المتبعة في علاج الحالات المرضية ومنها ألامراض الصدرية وحتى اكتسابها الشفاء التام.

وأضاف المدير العام، ان اللجنة بحثت خلال الزيارة مع إدارة القسم أليات للتنسيق والتعاون لإسناد عمل ملاكات الصحة العامة والارتقاء بالخدمات العلاجية وتوفير الأدوية واستقدام المفارز والكوادر الطبية المتخصصة.

خلال زيارتها لمبنى مديرية القاصرين في الرصافة

مدير عام رعاية القاصرين تؤكد على ضرورة التعامل مع المراجعين بشفافية

اكدت مدير عام دائرة رعاية القاصرين على ضرورة تدقيق (معاملات القاصرين) بكل مهنية والتعامل مع المراجعين بشفافية.

جاء ذلك خلال الزيارة التفقدية التي قامت بها لمديرية رعاية القاصرين في الرصافة للوقوف على احتياجات ومتطلبات المديرية والإطلاع على المعوقات التي تواجه الموظفين من اجل العمل على ايجاد الحلول المناسبة لكل حالة لتسهيل انجاز العمل وانسيابيته بالطريقة التي تساهم في تقليل العبء عن كاهل القاصرين والأوصياء.

وقالت مدير عام الدائرة الانسة هند عبد جميغ: من الضروري تدقيق معاملات القاصرين بكل مهنية، مثلما من الضروري التعامل مع المراجعين بشفافية، موكدةً مساعدة المراجعين لأقصى مدى ممكن وفقا للقانون للحد من معاناة القاصرين والأوصياء .

يذكر ان المدير العام، اطلعت خلال الزيارة على واقع حال مبنى المديرية وأوصت بإجراء الصيانة اللازمة للمبنى بعد ما لاحظت وجود حاجة ماسة لإعادة تأهيل المديرية لإظهارها بشكلها اللائق.

تضمن تعديل نظام جوازات السفر

صدور العدد (4505) من جريدة الوقائع العراقية

صدر العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية المرقم (4505) متضمناً مرسوم جمهوري واحد وبيان صادر عن وزارة المالية، وعدد من الانظمة والتعليمات.

وقالت مدير عام دائرة الوقائع العراقية وكالة السيدة شذى عبد الملك ان العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية تضمن مرسوم جمهوري خاص بتعيين نائب لرئيس محكمة التمييز الاتحادية، وبيان صادر عن وزارة المالية بالرقم (4) لسنة 2018 خاص بالهيئة العامة للكمارك. واضافت المدير العام ان العدد الجديد تضمن ايضا نظام تعديل نظام جوازات السفر رقم (2) لسنة 2011 الصادر بقرار مجلس الوزراء المرقم (329) لسنة 2018 ، والنظام الداخلي لمكتب المفتش العام في وزارة الاتصالات رقم (1) لسنة 2018، و تعليمات تشكيلات هيئة السياحة وتقسيماتها ومهامها رقم (1) لسنة 2018.

العدل والمجتمع
السنة الثالثة - العدد 30 - تشرين الاول 2018
Third Year- No - 30 - October. 2018

اليوم العالمي لضحايا الاختفاء القسري

د . محمد تركي العبيدي

في 30 أغسطس 2008 قام التحالف الدولي لمكافحة حالات الاختفاء القسري، والتي تجمع المنظمات الأعضاء في الأسرة ومنظمات حقوق الإنسان من مختلف أنحاء العالم، وتكاتفت الجهود بمناسبة هذا الحدث العالمي للترويج وللتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

اعربت الجمعية العامة بقرارها رقم 65/209 المؤرخ 21 كانون الثاني/ديسمبر 2010، عن قلقها بصفة خاصة إزاء ازدياد حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في مناطق مختلفة من العالم، بما في ذلك الاعتقال والاحتجاز والاختطاف، عندما تتم في إطار الاختفاء القسري أو تعد اختفاء قسرياً في حد ذاتها، وتعرض الشهود وأقارب الأشخاص المختفين للمضايقة وسوء المعاملة أو التخويف.

وقد رحبت الجمعية العامة – في القرار نفسه – باعتماد الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري ، كما قررت أن تعلن 30 آب/أغسطس يوما دوليا لضحايا الاختفاء القسري يُحتفل به اعتبارا من عام 2011.

تعريف الاختفاء ألقسري :

الى وقت قريب وما زال ينظر الى الاختفاء القسري بوصفه نوعا من انواع التعذيب لذا فقد اخذ كل من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية وغير الانسانية بالاطار العام لتعريف التعذيب ليشمل الاختفاء القسري وتعمل كل من اللجنة المعنية لحقوق الانسان ولجنة مناهضة التعذيب هذا الامر على انه نوعا من انواع التعذيب

و لم يضع إعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري تعريفا محددا لهذه الجريمة إنما تعامل مع أنواع محددة من تلك الجريمة التي ينطبق عليها وصف الاختفاء القسري وهذا ما ورد في الديباجة بالقول :

(الاختفاء القسري ، يأخذ صورة القبض علي الأشخاص واحتجازهم أو اختطافهم رغما عنهم أو حرمانهم من حريتهم علي أي نحو آخر، علي أيدي موظفين من مختلف فروع الحكومة أو مستوياتها أو علي أيدي مجموعات منظمة أو أفراد عاديين يعملون باسم الحكومة أو بدعم منها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو برضاها أو بقبولها، ثم رفض الكشف عن مصير الأشخاص المعنيين أو عن أماكن وجودهم أو رفض الاعتراف بحرمانهم من حريتهم، مما يجرد هؤلاء الأشخاص من حماية القانون)

لكن المادة 1 من الإعلان كانت أكثر تعبيرا في وصف الجريمة باعتبارها انتهاكا لحقوق الإنسان قبل أن تكون جريمة يعاقب عليها القانون إذ نصت على انه :

(-1 يعتبر كل عمل من أعمال الاختفاء ألقسري جريمة ضد الكرامة الإنسانية ويدان بوصفه إنكارا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة وانتهاكا خطيرا وصارخا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأعادت تأكيدها وطورتها الصكوك الدولية الصادرة في هذا الشأن .

2. إن فعل الاختفاء ألقسري يحرم الشخص الذي يتعرض له، من حماية القانون، وينزل به وبأسرته عذابا شديدا. وهو ينتهك قواعد القانون الدولي التي تكفل، ضمن جملة أمور، حق الشخص في الاعتراف به كشخص في نظر القانون، وحقه في الحرية والأمن، وحقه في عدم التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. كما ينتهك الحق في الحياة أو يشكل تهديدا خطيرا له .)

وبموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لسنة 1998 تعرف جريمة الاختفاء ألقسري كونها جريمة ضد الإنسانية القول (يعني " الاختفاء ألقسري للأشخاص " إلقاء القبض على أي أشخاص أو احتجازهم أو اختطافهم من قبل دولة أو منظمة سياسية ، أو بإذن أو دعم منها لهذا الفعل أو بسكوتها عليه ، ثم رفضها الإقرار بحرمان هؤلاء الأشخاص من حريتهم أو إعطاء معلومات عن مصيرهم أو عن أماكن وجودهم بهدف حرمانهم من حماية القانون لفترة زمنية طويلة .)

إن قراءة متأنية للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء ألقسري تكشف لنا في كل مرة عمق النهج القائم على اعتبارات حقوق الإنسان في التعامل مع جريمة الاختفاء ألقسري ، وهذا من بين الأسباب الرئيسة التي جعلت الأمم المتحدة تفرد لهذه الجريمة اتفاقية مستقلة رغم ان الفعل يمكن ان يدخل تحت نطاق اتفاقيات أخرى ،

لكن المادة 1 من الاتفاقية تضع أقدامنا على أول طريق الدراسة الحقيقية لهذه الاتفاقية فهي تنص على:

(1 - لا يجوز تعريض أي شخص للاختفاء ألقسري.

2 - لا يجوز التذرع بأي ظرف استثنائي كان، سواء تعلق الأمر بحالة حرب أو التهديد باندلاع حرب، أو بانعدام الاستقرار السياسي الداخلي، أو بأية حالة استثناء أخرى، لتبرير الاختفاء ألقسري.)

ثم تأتي المادة 2 من الاتفاقية لتضع لنا تعريفا مستقلا لجريمة الاختفاء ألقسري يمكن للاتفاقية أن تشمله بنطاقها إذ قالت :

(لأغراض هذه الاتفاقية، يقصد بـ"الاختفاء ألقسري" الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون.)

لكن المادة 3 من الاتفاقية وسعت نطاق التعريف ليشمل أنواع من الجرائم التي تدخل ضمن نفس جرائم الاختفاء ألقسري لكنها ترتكب من الأشخاص بصفتهم المستقلة عن إرادة أو توجيه أو علم أو رعاية الدولة ، بالقول:

(تتخذ كل دولة طرف التدابير الملائمة للتحقيق في التصرفات المحددة في المادة 2 التي يقوم بها أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون دون إذن أو دعم أو موافقة من الدولة، ولتقديم المسؤولين إلى المحاكمة).

وهنا توسع الاتفاقية من نطاق التزامات الدولة المفترضة بموجب هذه الاتفاقية إذ على الدولة هنا أن تمارس وظيفة الاحترام والحماية والتعزيز فبموجب المادة 2 تفترض مسؤولية الدولة عن الفعل المتسبب بالاختفاء القسري في حين إن المادة 3 تفترض مسؤولية الدولة عن فعل الحماية بتوفير محاكمة للمتسببين بأفعال الاختفاء حتى لو كانوا يتصرفون من دون تدخل الدولة .

في حين وضعت المادة 4 إطارا عاما لالتزامات الدولة في التعامل مع هذه الجريمة بالقول (تتخذ كل دولة طرف التدابير اللازمة لكي يشكل الاختفاء القسري جريمة في قانونها الجنائي .)

عناصر (أركان)الجريمة وفق القانون الدولي :

يجب على تلك الدول أن تضع للجريمة وصفا يميزها عن الجرائم ذات الصلة مثل الحرمان ألقسري من الحرية والخطف والاختطاف والاحتجاز الانفرادي وما إلى ذلك من جرائم تعرفها النظم القانونية المختلفة ، لكن على الدول ان تلتزم كذلك بان يكون تعريفها للجريمة متضمنا العناصر الاربعة التالية :

1 - الحرمان من الحرية :

كل اختفاء قسري يبدأ بسلب حرية الضحية من خلال إلقاء القبض عليه أو احتجازه أو اختطافه رغما عن إرادته ويعني هذا إن الاختفاء ألقسري قد يبدأ باحتجاز غير قانوني او بعملية إلقاء قبض او احتجاز كانت قانونية في البداية أي إن حماية الضحية من الاختفاء ألقسري يجب أن تتم فور حرمان الشخص من حريته ويجب أن لا تقتصر على حالات الحرمان غير المشروع ، لذا فان التشريعات الوطنية يجب أن تشمل جميع حالات الاختفاء ألقسري المشمولة بمصطلح الحرمان من الحرية وان تذرع بعض الدول بالاعتراف بجريمة الاختطاف في تشريعاتها الوطنية أمر غير كاف وان استخدام العبارات الواردة في نظام روما قد تكون أكثر دلالة على الجريمة.

2 - مرتكبو الجريمة :

ان حالات الاختفاء ألقسري لا تعتبر اختفاء قسريا وفق منطوق الاتفاقية والإعلان الا عندما يكون مرتكبو الفعل المقصود عناصر فاعلة تابعة للدولة او أفراد عاديين او مجموعات منظمة (مثل المجموعات شبه العسكرية) تتصرف باسم الدولة او بدعم منها بصورة مباشرة او غير مباشرة او برضاها او قبولها ، وخلص الفريق العامل المعني بالاختفاء القسري وغير الطوعي الى إن التعريف يشمل حتى الحالات التي لا يتلقى الفاعلون أية أوامر او تعليمات من وكلاء الدولة بارتكاب الجريمة ، كما ان على الدولة ان تحقق في الأفعال المشابهة لحالات الاختفاء القسري التي يرتكبها أشخاص او مجموعات من الأفراد يتصرفون دون إذن الدولة او موافقتها ولتقديم المسؤولين للمحاكمة .

3 - رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي او مكان وجوده:

طبقا لتعريف الاختفاء القسري في القانون الدولي بصيغه المختلفة فان احد العناصر المكونة للجريمة هو رفض الاعتراف بحرمان الضحية من حريتها او إخفاء مصيرها او مكان وجودها او إعطاء أية معلومات عنها وفي الواقع يميز هذا العنصر بين الاختفاء القسري وسائر الجرائم الأخرى مثل الاحتجاز التعسفي

4 - حرمان الشخص المختفي من حماية القانون ونية الجناة :

تبين جميع تعاريف الاختفاء ألقسري في القانون الدولي إن الضحية تحرم من حماية القانون وهذه خصوصية تميز الاختفاء ألقسري ويترتب عليها وقف تمتع الضحية بجميع حقوقها الإنسانية وحرياتها الأخرى ووضعها في حالة استسلام كاملة ولهذا علاقة وثيقة بحق كل فرد في الاعتراف به كشخص أمام القانون وهو شرط أساسي للتمتع بسائر حقوق الإنسان الأخرى ، ولو ان البعض ينظر الى هذا العنصر باعتباره نتيجة للعناصر الأخرى .

ويجب أن تتوافر العناصر الأربعة أعلاه في أي فعل لكي يعد جريمة اختفاء قسري وإلا فانه سوف يكون جريمة مستقلة يمكن أن تدخل تحت وصف المادة 3 من الاتفاقية ، وهذه هي العلة في اعتماد الاتفاقية بالشكل أعلاه وإنشاء الفريق العامل قبل ذلك .

جريمة الاختفاء ألقسري جريمة ضد الإنسانية وفق الاتفاقية :

تشير الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء ألقسري إلى كيفية تعامل القانون الدولي مع جريمة الاختفاء ألقسري بوصفها جريمة ضد الإنسانية وحدد الإجراءات اللازمة لذلك ، ومن خلال قراءة دقيقة لنص المادتين 5 و34 من الاتفاقية نجد إن لجنة الاختفاء ألقسري قد منحت صلاحية واسعة لا تتمتع بها غيرها من اللجان التعاهدية ألا وهي التعامل مع جرائم دولية وليس فقط مع انتهاكات حقوق الإنسان فقد نصت المادة 5 من الاتفاقية على :

(تشكل ممارسة الاختفاء ألقسري العامة أو المنهجية جريمة ضد الإنسانية كما تم تعريفها في القانون الدولي المطبق وتستتبع العواقب المنصوص عليها في ذلك القانون.)

كما نصت المادة 34 من نفس الاتفاقية على (إذا تلقت اللجنة معلومات يبدو لها أنها تتضمن دلائل تقوم على أسس سليمة وتفيد بأن الاختفاء القسري يطبق بشكل عام أو منهجي على الأراضي الخاضعة لولاية إحدى الدول الأطراف، يجوز لها، بعد أن تلتمس من الدولة الطرف المعنية كل المعلومات المتعلقة بهذه الحالة، أن تعرض المسألة، بصفة عاجلة، على الجمعية العامة للأمم المتحدة عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة)

وعلى هذا فان الاتفاقية تعد فعل الاختفاء القسري جريمة ضد الانسانية في حالة توافر الشروط الاتية(فضلا عن الشروط المشار اليها في الفقرات السابقة

1 - عمومية الجريمة (أي أنها تشكل تطبيقا واسع النطاق)

2 - المنهجية (أي أنها تمثل جزء من سياسة دولة ما)

اثر الاختفاء القسري على التمتع بحقوق الانسان :

من المهم البحث في اثر الاختفاء القسري على التمتع بحقوق الانسان لفهم العلة من وضع النصوص الخاصة بصلاحيات الاليات الدولية المعنية بموضوع الاتفاقية ، اذ يتأثر الضحايا، الذين كثيرا ما يتعرضون للتعذيب والخوف المستمر على حياتهم، ويتأثر أفراد أسرهم، الذين يجهلون مصير أحبابهم، وتتأرجح عواطفهم بين الأملِ واليأس، فيترقبون في حيرة، طيلة سنوات أحياناً، وصول أخبار قد لا تأتي أبدا. ويدرك الضحايا جيدا أن أسرهم لا تعرف شيئا عما حل بهم، وأن فرص حضور من يمد لهم يد المساعدة ضئيلة. وقد أصبحوا في الحقيقية – بعد إقصائهم عن دائرة حماية القانون و "اختفائهم" من المجتمع – محرومين من جميع حقوقهم، وواقعين تحت رحمة آسريهم. وحتى إذا لم يكن الموت هو مآل الضحية، وأخلى سبيله من هذا الكابوس في نهاية المطاف، فإن الآثار الجسدية والنفسية لهذا الشكل من أشكال التجريد من الصفة الإنسانية، وللوحشية والتعذيب اللذين يقترنان به في كثير من الأحيان تظل حاضرة . أقارب الضحايا وأصدقائهم :

وتعاني أسر المختفين كما يعاني أصدقاؤهم من اثر نفسي بطيء، لعدم علمهم فيما إذا كان الضحية لا يزال على قيد الحياة، و أين يحتجز، وما هي ظروف احتجازه، وما هي حالته الصحية. كما أنهم يدركون أنهم ايضا مهددون ، وأنهم قد يلقون المصير نفسه، وأن البحث عن الحقيقة قد يعرضهم لمزيد من الأخطار ، وكثيراً ما تزداد محنة الأسرة من جراء العواقب المادية للاختفاء القسري. ذلك أن الشخص المختفي غالبا ما يكون هو العائل الرئيسي للأسرة. وقد يكون هو الفرد الوحيد في الأسرة الذي يستطيع زراعة الأرض أو إدارة المشروع التجاري للأسرة او توفير الدخل الشهري للاسرة. وهكذا يتفاقم الاضطراب العاطفي باقترانه بالحرمان المادي الذي تشتد حدته في الأسرة نتيجة التكاليف الإضافية التي تتكبدها إذا قررت البحث عن فردها المختفي. وعلاوة على ذلك، فإن الأسرة لا تعلم إن كان انها سيعود يوما، ولذلك فمن الصعب عليها التكيف مع الوضع الجديد. وفي بعض الحالات، قد لا يسمح تشريع البلد للأسرة بتلقي معاش أو أية إعانات أخرى إن لم تقدم شهادة وفاة. فتكون النتيجة في أغلب الحالات أن تعيش الأسرة مهمّشة اقتصادياً واجتماعياً ، وتتحمل النساء في أغلب الأحيان وطأة الصعوبات الاقتصادية الخطيرة التي عادة ما تصاحب حالات الاختفاء. فالمرأة هي التي تتصدر الكفاح في معظم الأحيان لإيجاد حل لقضية اختفاء أفراد من أسرتها. وقد تتعرض المرأة، بقيامها بذلك، للمضايقات والاضطهاد والانتقام. وعندما تقع المرأة بنفسها ضحية الاختفاء، فإنها تصبح معرضة بشكل خاص للعنف الجنسي ولغيره من أشكال العنف. .

ويمكن أن يقع الأطفال أيضا ضحايا، بصورة مباشرة وغير مباشرة معا. ويشكل اختفاء الطفل خرقاً واضحاً لعدد من أحكام اتفاقية حقوق الطفل، بما في ذلك حقه في التمتع بهويته الشخصية. كما أنّ فقدانِ أحد الوالدين عن طريق الاختفاء يشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان المكفولة للطفل .

تأثيره على المجتمعات :

تتأثر المجتمعات تأثيراً مباشراً من جراء اختفاء المعيل الوحيد للأسرة، بالإضافة إلى تأثرها من تدهور الوضع المالي للأسر وتهميشهم اجتماعيا

وكثيرا ما استُخدم الاختفاء القسري كاستراتيجية لبث الرعب داخل المجتمع. فالشعور بانعدام الأمن الذي يتولد عن هذه الممارسة لا يقتصر على أقارب المختفي، بل يصيب أيضا مجموعاتهم السكانية المحلية ومجتمعهم ككل.

انتهاك خطير لحقوق الإنسان

أثناء عملية الاختفاء، يمكن أن تنتهك الحقوق المدنية أو السياسية التالية : حق الفرد في الاعتراف بشخصيته القانونية؛الحق في الحرية والأمن على شخصه؛الحق في عدم التعرض للتعذيب أو لأي ضرب آخر من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛الحق في الحياة، في الحالات التي يقتل في الشخص المختفي؛الحق في الهوية؛الحق في محاكمة عادلة وفي الضمانات القضائية؛الحق في سبيل انتصاف فعال، بما في ذلك الجبر والتعويض؛الحق في معرفة الحقيقة فيما يخص ظروف الاختفاء .

وينتهك الاختفاء القسري أيضا بصفة عامة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للضحايا وأسرهم على حد سواء: الحق في توفير الحماية والمساعدة للأسرة؛الحق في مستوى معيشي مناسب؛الحق في الصحة؛الحق في التعليم

التطور التاريخي لاجراءات الحماية الدولية من الاختفاء القسري :

على الرغم من ان الاختفاء القسري جريمة واسلوب لانتهاكات حقوق لانسان استخدم منذ بداية اساليب الحكم الدكتاتوري في العالم لكنها لم تكن محدد بوصفها هذا كجريمة مستقلة ، الان ان جمعية (أمهات ميدان مايو) في الارجنتين لها دور كبير في توجيه الراي العام الدولي القانوني والاجتماعي نحو التعريف بالانتهاكات التي يرتبها الاختفاء القسري والحاجة لوضع اطر قانونية دولية ووطنية للتعامل مع هذه الجريمة.

وبدا الاهتمام الدولي الحقيقي والمؤثر عندما صدر القرار 173/33 عن الجمعية العامة للامم المتحدة عام 1978 الذي اشار بشكل صريح الى الاختفاء القسري لاول مرة في قرار صادر عن منظمة دولية مهمة كجريمة وانتهاك لحقوق الانسان واعربت في قرارها اعلاه عن بالغ قلقها ازاء التقارير الواردة من مختلف انحاء العالم فيما يتعلق بحالات الاختفاء القسري او غير الطوعي وطلبتمن لجنة حقوق الانسان ان تنظر بمسألة حالات الاختفاء القسري بغية تقديم التوصيات المناسبة .

وفي عام 1979 قدمت لجنة حقوق الانسان ولاية صياغة توصيات الى اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات، واقترحت هذه اللجنة الفرعية انشاء فريق عامل منسق من الخبراء لدراسة المسائل المتعلقة بحالات الاختفاء القسري او غير الطوعي وقد انشئ الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري او غير الطوعي في شباط من عام 1980 وهو يعمل حتى هذا اليوم.

ومنذ بداية ثمانينات القرن الماضي والجهود تتواصل لوضع صك دولي ملزم لحماية جميع الأشخاص من جريمة الاختفاء ألقسري،

واعتمدت الجمعية العامة في كانون الاول 1992 الاعلان المتعلق بحماية جميع الاشخاص من الاختفاء القسري . وفي عام 1994 اعتمدت الجمعية العامة لمنظمة الدول الامريكية اتفاقية البلدان الامريكية بشأن الاختفاء القسري للاشخاص.

ثم اعتمدت الاتفاقية الدولية لحماية جميع الاشخاص من الاختفاء القسري في 29/حزيران 2006 ، وفي شباط 2007 فتحت الاتفاقية للتوقيعات ، ويمثل العراق نقطة تاريخية في حياة الاتفاقية اذا ان العراق كان الدولة رقم 20 التي انضمت الى الاتفاقية بموجب القانون رقم 17 لسنة 2009 ، بتاريخ 23 تشرين الاول 2010 ، وبانضمام العراق دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ ، ومنذ سريانها الى اليوم اصبح عدد الدول الاطراف فيها (58) دولة طرف .

لقد وضع السيد (مانفريد نوفاك) الخطوط العريضة للعلاقة بين التشريعات الجنائية والاختفاء ألقسري إذا أشار إلى إن الاختفاء ألقسري يمثل انتهاكا لحقوق متعددة وهو انتهاك متراكم ، ويجب أن ينشا حق من حقوق الإنسان يسمى الحق بعدم التعرض للاختفاء ألقسري وهذا الحق يضع على عاتق الدولة التزاما ثلاثيا باحترام الحق وإعماله وحمايته من الانتهاكات التي يقترفها الغير ويقع على الدولة وضع تشريع جنائي لقمع أفعال الاختفاء ألقسري بما في ذلك الأفعال التي يقترفها الإفراد بصفتهم الشخصية وان يكون لأفراد أسرة المختفي الحق في معرفة الحقيقة والآثار القانونية المترتبة على ذلك الحق ، وان توضع ضمانات ضد الإفلات من العقاب ، وضمانات للوقاية وضمانات للحق في التعويض وضمانات لحماية الأطفال ، كما بين السيد نوفاك ان الاختصاص الجنائي للدول يجب أن يكون اختصاصا شاملا ، وكل ذلك يجب إن يكون في إطار صك دولي ملزم ، فكانت هذه الاتفاقية

كما بين السيد (لويس جوانيه مهندس هذه الاتفاقية) إن الاختفاء ألقسري يمثل انتهاكا بحد ذاته وان حالات الاختفاء ألقسري هي جرائم الوقت المعلق وأنها نتيجة لسياسة التجاهل وإخفاء الحقيقة ولآثارها بالنسبة لأقارب المختفين طبيعة خاصة.

إن علة الحكم في هذه الاتفاقية يدور في فلك حماية القانون فحماية القانون والوصول إليها يمثل السبب الرئيس لإيجاد هذه الاتفاقية فلولا هذه العلة لكان الاختفاء ألقسري مثله مثل أي فعل ينصرف إلى الاختطاف أو الاحتجاز أو الاعتقال التعسفي ، وبدون هذه الحماية لا يمكن للشخص أن يتمتع بحقوقه او كرامته الإنسانية .

مسؤولية الدولة الطرف بموجب الاتفاقية

لقد وضعت الاتفاقية الدولية لحماية جميع الاشخاص من الاختفاء القسري اطارا جديدا للقانون الدولي لحقوق الانسان اخذ بالتطورات التي جاءت بها خطط الامم المتحدة لتعزيز الاليات التعاهدية وقد اشارت تلك الاتفاقية في ديباجتها الى جملة الصكوك الدولية المعنية بحقوق الانسان باعتبارها استكمالا لها ومترابطة معها فضلا عن اتفاقيات القانون الانساني الدولي و القانون الجنائي الدولي فقد برزت مشكلة الاختفاء القسري في ظروف مختلفة باعتبارها انتهاكا متعدد الجوانب لحقوق الانسان .

وحيث ان الاتفاقية تنظم موضوعا قديما بصيغة مبتكرة وجديدة تواكب التطورات الفقهية في القانون الدولي والعلاقات الدولية فقد برزت امام الدول جميعا جملة التزامات لعمل من اهمها ضرورة مواكبة التشريعات الوطنية للمعايير الدولية الواردة في الاتفاقية ويمكن الاشارة الى اهم جوانب الالتزامات التشريعية التي تقع على الدولة الطرف :

اولا : الحظر المطلق للاختفاء القسري ، وهذا التزام رئيسي لمنع اي فرصة او فرضية لتحجج الدول بظروف معينة لاستخدم الاختفاء القسري بما يسمح لها بانتهاك الاتفاقية وهذا الالزام ثابت في ظروف الحرب او التهديد باندلاع حرب او اي ظرف استثنائي او بانعدام الاستقرار السياسي الداخلي او حالة الطوارئ ، وقد اخذت لجنة حالات الاختفاء القسري بمفهوم واسع لهذه المادة لمنع اي استثناءات لانتهاك احكام الاتفاقية فاشارت الى ظروف الهجرة واللجوء وحالة الطواري والحروب الداخلية ومواجهة الارهاب وغيرها .

ثانيا : التجريم :

ويمكن القول هنا ان الاتفاقية ولجنة حالات الاختفاء القسري وضعت في الاعتبار ان تكون التشريعات الجنائية للدولة الطرف متضمنة بشكل مستقل تعريفا لجريمة الاختفاء القسري بوصفها جريمة مستقلة عن بقية الجرائم والصور التي يمكن ان تتمثل بها مثل الخطف والاحتجاز وغيرها ، وان يكون التعريف بالصيغة والاركان التي تضمنتها الاتفاقية، وحيث ان التجريم يشمل التعريف بالجريمة والعقوبة والظروف المخففة والمشددة وقواعد المسؤولية ومسؤولية الرؤساء والتقادم وتشير الاتفاقية الى هذا الالتزام في المادة 4 منها بالقول (تتخذ كل دولة طرف التدابير اللازمة لكي يشكل الاختفاء القسري جريمة في قانونها الجنائي.)

ثالثا : الاختفاء القسري كجريمة ضد الانسانية:

حيث وضعت الاتفاقية اطارا عاما للتعريف بالاختفاء القسري كجريمة ضد اللانسانية بالقول (تشكل ممارسة الاختفاء القسري العامة أو المنهجية جريمة ضد الإنسانية كما تم تعريفها في القانون الدولي المطبق وتستتبع العواقب المنصوص عليها في ذلك القانون.) وهي تختلف عن ذلك التعريف الوارد في نظام روما الاساس لسنة 1998 الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية من حيث عنصر الزمن في التعريف حيث لا يتطلب التعريف هنا الاشارة الى مدة محدد للاختفاء على عكس التعريف الوارد في المادة 7 من نظام روما الاساس

رابعا : الكيانات من غير الدول :

اشارت الاتفاقية الى مفهوم جديد في فقه القانون الدولي لحقوق الانسان الا وهو تطبيق الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان في المناطق والظروف خارج سيطرة الدولة وتحديد مسؤولية الدولة في تطبيق الاتفاقيات في تلك المناطق او الظروف حيث بينت الاتفاقية (تتخذ كل دولة طرف التدابير الملائمة للتحقيق في التصرفات المحددة في المادة 2 التي يقوم بها أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون دون إذن أو دعم أو موافقة من الدولة، ولتقديم المسؤولين إلى المحاكمة.)

وتلتزم الدولة في تلك الظروف بالتحقيق في الجرائم التي ينطبق عليها وصف الاختفاء القسري لكنها ترتكب من قبل كيانات من غير الدول مثل الشركات الامنية الخاص والجماعات المسلحة والشركات متعددة الجنسيات التي تسيطر على مناطق وتملك قوات امنية خاصة ، والجماعات الارهابية وغيرها ، والتي يطلق عليها المنطقة الرمادية في القانون الدولي

خامسا: التحقيق في الجرائم والمحاكمة عنها :

اذ اخذت الاتفاقية بمفهوم واسع للاختصاص في التحقيق والمحاكمة عن جرائم الاختفاء القسري يشمل الاختصاص الشامل في القانون الجنائي والاختصاص الاقليمي والشخصي لمنع اي فرصة للافلات من العقاب عن ارتكاب تلك الجرائم في اي مكان في العالم وضد اي شخص ، كما يقع على الدولة واجب التحقيق في تلك الجرائم اذا تواجد المتهم بارتكابها على اراضيها ويحتجز وفق القانون اعلام الدول الاخرى بمجريات التحقيق ويجب ان يتم التحقيق والمحاكمة امام محاكم مختصة جنائية وليست عسكرية مع حماية سير اجراءات التحقيق وابعاد اي تاثير عليه والتحقيق بفعالية ومنع اعاقة التحقيق وحماية المشتكين والشهود

سادسا : تسليم المجرمين والمساعدة القضائية

يجب على الدولة الطرف ان تطبق قاعدة اما ان تحاكم او تسلم المتهمين بهذه الجرائم ، كما ان عليها عدم اعتبار جريمة الاختفاء القسري باي حال من الاحوال جريمة سياسية او جريمة مرتكبة بدوافع سياسية وتنظم الاتفاقية الية التعاون الدولي والمساعدة القضائية في مجال تنفيذ الاتفاقية .

سابعا : مبدا عدم الاعادة القسرية :

تشير الاتفاقية الى مبدا مهم هو مبدا عدم الاعادة القسرية لمنع اي تهديد ضد الضحايا المحتملين للاختفاء القسري ويوجب هذا المبدا على الدول تعديل تشريعاتها الخاصة بالاقامة واللجوء وتسليم المجرمين لضمان الامتثال له .

ثامنا : ضمانات الحرمان من الحرية والافراج الفعلي عن مسلوبي الحرية :

تضع الاتفاقية قواعدا واضحة لضمانات الحرمان من الحرية كما تضع الاتفاقية قواعد واضحة لمنع استغلال السلطة لارتكاب جريمة الاختفاء القسري من خلال الافراج الوهمي عن المحتجزين

تاسعا : البحث عن المختفين :

و هذا من بين اهم الالتزامات التي تحددها الاتفاقية ويلزم الدولة الطرف باجراء البحث عن المفقودين وتزويد ذوي المفقود بالمعلومات وحمايتهم واستخدام البحث من خلال العينات الوراثية للوصول الى هوية المختفين وعدم استغلال تلك العينات لغير الاغراض التي اخذت منها وحماية تلك العينات

عاشرا : التدريب :

وضعت الاتفاقية على الدول الاطراف التزاما بتدريب المعنيين بموضوع الاتفاقية ومنهم القضاة والموظفين عسكريين ومدنيين وموظفي الخدمة المدنية على احكام الاتفاقية والتعامل معها

حادي عشر : تعريف الضحية والمراة والطفل :

وضعت الاتفاقية تعريفا خاص بالضحية يوسع من نطاق المتعارف عليها بالقول (لأغراض هذه الاتفاقية، يقصد بـ "الضحية" الشخص المختفي وكل شخص طبيعي لحق به ضرر مباشر من جراء هذا الاختفاء القسري.)كما وضعت الاتفاقية تحديدا لتعريف الحق في الانتصاف والحق في التعويض اذ بينت : (يشمل الحق في الجبر المشار إليه في الفقرة 4 من هذه المادة الأضرار المادية والمعنوية، وعند الاقتضاء، طرائق أخرى للجبر من قبيل :

أ) رد الحقوق؛

ب) إعادة التأهيل؛

ج) الترضية، بما في ذلك رد الاعتبار لكرامة الشخص وسمعته؛

(د) ضمانات بعدم التكرار

كما بينت الاتفاقية ان الحق في معرفة الحقيقة حق اصيل بموجبها وتوضح الاتفاقية الية مناسبة لحماية المراة والطفل والاطفال المولدين اثناء الاختفاء القسري والتعاون الدولي لحماية الاطفال المولدين اثناء الاختفاء او الاطفال والنساء المعرضين للاختفاء وتعمل وزارة العدل حاليا على اعداد مشروع قانون خاص لتنفيذ الاتفاقية ياخذ بنظر الاعتبار النقص القانوني في التشريعات العراقية لمواكبة الالتزامات بموجب الاتفاقية واهمية حماية حقوق الانسان في مختلف الظروف ، كما ياخذ بنظر الاعتبار الملاحظات الختامية للجنة حالات الاختفاء القسري عند مناقشتها لتقرير العراق عام 2015

وزارة العدل تعلن استمرار الخطوات لاكمال العمل في مكننة الدوائر العدلية بالتعاون مع وزارة الاتصالات

اعلنت وزارة العدل عن توقيع العقد الخاص بمكننة دائرة الكتاب العدول مع وزارة الاتصالات، وذلك اكمالاً للتعاون بين مؤسسات الدولة في انجاز المشاريع و وفقاً لما جاء باتفاقية التعاون الموقعة بين وزارة العدل و وزارة الاتصالات في عام ٢٠١٧ والخاصة بالتعاون القانوني والتقني بين الجانبين.
يشار الى ان المرحلة الاولى ستكون باكمال مشروع مكننة دائرة الكتاب العدول وسيكون مشروع مكننة دائرة التسجيل العقاري قريباً وضمن اجراءات المرحلة الثانية لتنفيذ الاتفاقية.
حيث ان هذه الخطوات جائت لتشجيع العمل بالجهد الوطني والتعاون بين مؤسسات الدولة وعدم اثقال كاهل الموازنة العامة في هذا الوقت الذي يحتاج البلد فيه الى تظافر الجهود.
يذكر ان من اهداف وزارة العدل الساعية الى تنفيذها ان يكون العمل في جميع مفاصل الوزارة ضمن مفهوم الحكومة الالكترونية لما يوفره من جهد وامكانية رقابة عالية بالاضافة الى مكافحة آفة الفساد وايقاف هدر المال العام والخاص على حد سواء.

بهدف اعادة السجن الى الخدمة وزيادة طاقته الاستيعابية

وزارة العدل توجه دائرة الاصلاح العراقية لوضع خطة لإعادة تأهيل قسم بغداد المركزي

وجهت وزارة العدل دائرة الإصلاح العراقية للشروع بوضع خطة عمل لتأهيل قسم بغداد المركزي وإعادته للخدمة بجهود محلية ووفقا للمعايير الدولية لحقوق الانسان بهدف تخفيف اكتظاظ اعداد النزلاء في الاقسام الاصلاحية كافة.
اعلن مدير عام دائرة الاصلاح العراقية، عن ذلك خلال زيارته لقسم بغداد المركزي (سجن ابو غريب سابقا) للإطلاع على واقع العمل بناءاً على توجيهات وزير العدل د. حيدر الزاملي، التي اكد خلالها على ضرورة اعادة اعمار وتأهيل قسم بغداد المركزي وبجهود ذاتية لتخفيف معدل النزلاء المتواجدين في بعض الاقسام الاصلاحية. وقالت الدائرة، تم خلال الزيارة عقد اجتماع مع مدير القسم والكوادر الادارية والفنية حيث وجه المدير العام، ادارة القسم والملاكات المتخصصة بالتنسيق مع دائرة بلدية ابوغريب والأجهزة الامنية المختصة لتوفير الحماية اللازمة وتسهيل عملية دخول كوادر الصيانة والأعمار والأيدي العاملة من اجل الاسراع في تنفيذ خطة التأهيل.

بهدف الاسراع في انجاز معاملات القاصرين في محافظة نينوى

وزارة العدل تعلن عن افتتاح مبنى مديرية رعاية القاصرين في نينوى

اعلنت وزارة العدل، اليوم الخميس، عن افتتاح مبنى مديرية رعاية القاصرين في نينوى احدى المؤسسات العدلية في المحافظة بهدف تقديم الخدمات اللازمة لابناء المحافظة بعد تحريرها من عصابات داعش الارهابية.
وقال مدير عام الدائرة السيد كامل أمين، بناء على توجيهات وزير العدل د. حيدر الزاملي، واهتماما منه في الاسراع بانجاز معاملات القاصرين في محافظة نينوى تم،اليوم، افتتاح مبنى مديرية رعاية القاصرين في نينوى احدى المؤسسات العدلية في المحافظة بحضور السيد محافظ نينوى، مؤكدا بانه حضر مراسم الاحتفال ممثلا عن السيد الوزير؛ اضافة لكونه ممثل الوزارة في المقر المسيطر لمحافظة نينوى.
واوضح المدير العام، ان هذا الافتتاح يأتي بعد عملية اعادة تاهيل المديرية مما لحقها من دمار جراء دخول عصابات داعش الارهابية للمحافظة والعبث بممتلكاتها، وسيساهم استئناف العمل في الدائرة على استقرار الوضع الامني بعد عمليات التحرير في المحافظة.

بينهم (72) نزيلاً مشمولون بالعفو العام

وزارة العدل: الإفراج عن (473) نزيل خلال شهر أب الماضي

أعلنت دائرة الإصلاح العراقية التابعة لوزارة العدل عن موقفها الشهري الخاص بعدد المطلق سراحهم لشهر أب الماضي.
وقال اعلام الوزارة: ان العدد الكلي للمفرج عنهم من سجون الوزارة خلال الشهر الماضي بلغ (473) نزيلاً من سجون الوزارة في بغداد والمحافظات بينهم (72) مشمولاً بالعفو العام، و(52) من النساء و(421) من الرجال تم الافراج عنهم بعد انتهاء فترات محكوميتهم.
وأكد اعلام الوزارة: ان دائرة الاصلاح قطعت اشواطاً كبيرة في مجال عمليات اطلاق السراح مع تطبيقها نظام الارشفة الالكترونية والذي يتيح امكانية تحديد النزلاء المنتهية احكامهم القضائية ويساهم بحسم ملفاتهم وفقاً للمدة القانونية المحددة لإطلاق السراح.
يذكر ان عدد المطلق سراحهم بقانون العفو العام قد بلغ (7946) نزيلاً منذ شهر 11/2016 ولغاية 1/9/2018.

وزارة العدل تدعو الحراس الاصلاحيين المفصولين لاكمال اولياتهم قبل انتهاء العام الحالي

وجهت وزارة العدل اعلان الى جميع الحراس الاصلاحيين المفصولين بسبب التزوير والذين قدموا طلبات اعادة الى الخدمة بضرورة الاسراع باكمال اولياتهم وتقديم القرارات القضائية الخاصة بشمولهم بقانون العفو العام والصادرة من اللجنة القضائية المختصة بالنظر بقضايا قانون العفو العام وقبل شهر تشرين الثاني.
وذلك ليتسنى للوزارة ادراجهم بالقوائم التي ترفع الى وزارة المالية لغرض اعادتهم للوظيفة وحسب القانون.

دائرة التخطيط العدلي تنظم دورة خاصة بمجال تطوير الكوادر القانونية

نظمت دائرة التخطيط العدلي التابعة لوزارة العدل دورة تدريبية خاصة بمجال تطوير الكوادر القانونية لإعداد ملاكات مدربة في الدوائر العدلية كافة. وقالت الدائرة، ان هذه الدورة جاءت للنهوض بمستوى الاداء الوظيفي لموظفي الدوائر والاجهزة العدلية تنفيذا لمفردات الخطة التدريبية السنوية والإستراتجية الخاصة في الدائرة وما اعتادت عليه مناقامة برامج تدريبية على مدار السنة.

تضمن قانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب العراقي

صدور العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية بالرقم (4506)

صدر العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية بالرقم (4506)، والذي تضمن قانون وقرارات وبيانات اقرها مجلس النواب وصادقت عليها رئاسة الجمهورية. وقالت مدير عام دائرة الوقائع العراقية السيدة شذى عبد الملك: ان العدد (4506) تضمن القانون رقم (15) لسنة 2018 (قانون التعديل الثالث لقانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (45) لسنة 2013 المعدل).
وأضافت المدير العام: ان العدد تضمن ايضا قرارات عن لجنة تجميد اموال الارهابيين المرقمة(50) و(51) لسنة 2018، وبيانات صادرة عن الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية.

وكيل وزارة العدل يؤكد ان الحكومة العراقية تعمل على الارتقاء بواقع السجون وفق المعايير الدولية

استقبل وكيل وزارة العدل السيد حسين جاسم ناصر الزهيري في مكتبه نائب رئيس بعثة السفارة البريطانية في بغداد السيد(جون تكناوت) وتم خلال اللقاء بحث كيفية الارتقاء بدائرة الاصلاح العراقية وماتستطيع بعثة المملكة المتحدة من مساعدة الوزارة في تقديم برامج ترتقي بواقع السجون العراقية التابعة لوزارة العدل اضافة الى بحث التعاون المشترك بين الجانبين والقضاء على افه التطرف والارهاب في العراق.
واكد السيد الوكيل ان الحكومة العراقية تعمل على الارتقاء بواقع السجون وفق المعايير الدولية بالاضافة الى انها تعمل جاهدة على تحديد هوية الاطفال والنساء وتسليمهم الى دولهم ممن لم تثبت ادانتهم بجريمة او عملاً ارهابي موضحا ان العراق بحاجة الى دعم المجتمع الدولي.
وقال السيد الوكيل ان الحكومة العراقية قامت باجراءات وانجازات كبيرة في اعادة الاعمار وتقديم والخدمات وارجاع النازحين الى مناطقهم في المناطق المحررة بعد ماخلف داعش الارهابي من تدمير كافة الاراضي العراقية .
من جهته ابدى نائب رئيس البعثة في السفارة البريطانية امله في فتح افاق التعاون مع وزارة العدل من خلال تكرار اللقاءات المشتركة بين الطرفين.
وحضر اللقاء كل من رئيس دائرة مكافحة الارهاب في الخارجية البريطانية السيد (ايان كولارد) ورئيس شبكة مكافحة الارهاب والتطرف في الشرق الاوسط السيدة (سارةبايلن) .

وزارة العدل تنفذ حكم الاعدام بحق ستة مدانين بعد اكتمال الاجراءات الاصولية

اعلنت وزارة العدل هذا اليوم الخميس انه قد تم تنفيذ احكام الاعدام خلال هذا الاسبوع بحق ستة مجرمين ثبتت ادانتهم بانتهاك حرمة الدم العراقي وبعد اكتساب احكامهم الدرجة القطعية و ورود المراسيم الجمهورية الخاصة باحكامهم بعد توقيعها من السيد رئيس الجمهورية، وموافقة الادعاء العام على اكتمال الاجراءات الاصولية لتنفيذ هذه الاحكام وحسب القانون.

شملت الدوائر العدلية في محافظات كربلاء المقدسة النجف الاشرف وبابل

قسم أدارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي يقيم ثلاث ورش عمل متخصصة

اقام قسم الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي ثلاث ورش عمل تعريفية لمفهوم ادارة الجودة لفروع جميع الدوائر العدلية. وقال مدير قسم الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي تحسين علي موسى، ان هذه الدورة تضمنت محاضرات خاصة بمفاهيم إدارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي وكيفية تطبيقها في الدوائر العدلية، من اجل مواكبة اساليب العمل في الدول المتقدمة، واليات التعامل مع انجاز معاملات المواطنين في الدوائر العدلية الخدمية.
واضاف رئيس القسم، ان ورش العمل شملت كل من دوائر (التسجيل العقاري، التنفيذ، رعاية القاصرين والكتاب العدول) في محافظات (كربلاء المقدسة، النجف الاشرف وبابل) للفترة من 12/8/2018 ولغاية 16/8/2018، وتم من خلالها استعراض بنود المواصفة الدولية (ISO 9001:2015) وكيفية العمل بموجبها اضافة الى تبسيط الاجراءات الخاصة بعمل تلك الدوائر العدلية العائدة لوزارة العدل والتقليل من الاجراءات المتبعة وتقليل الجهد والوقت وتقديم افضل الخدمات للجهات المستفيدة.

خلال استقباله عضو مفوضية حقوق الانسان

مدير عام دائرة الاصلاح: تطبيق المعايير الدولية في السجون تحققت بجهود استثنائية

أكد مدير عام دائرة الاصلاح العراقية الاستاذ رائد جادر خلف، ان الدائرة حققت الظروف الإيوائية للنزلاء وفق معايير حقوق الانسان رغم الظروف التي يتعرض لها البلد، ذكر ذلك خلال استقباله عضو مفوضية حقوق الانسان د. فاتن الحلفي، ومدير قسم الرصد في مقر الدائرة العامة الحقوقي وسام الربيعي.
وقال المدير العام: تم خلال اللقاء مناقشة اهم المواضيع المشتركة بين مفوضية حقوق الانسان ودائرة الاصلاح العراقية وإيجاد سبل التعاون للارتقاء بالعمل ومدى تطبيق المعايير الدولية لحقوق الانسان ومناقشة موضوع الاكتظاظ في السجون بالإضافة الى موضوع مخصصات الاطعام والمفصولين لكوادر حراس الدائرة.
وأضاف: ان الاكتظاظ في سجون الدائرة نجم عن عدة اسباب في مقدمتها اغلاق سجون (بادوش المركزي، وسجن جمجمال، وسجن بغداد المركزي (سجن ابو غريب سابقا) بسبب تردي الظروف الامنية في هذه المناطق مما ادى الى نقل النزلاء وبالتالي زيادة عدد النزلاء في السجون الصالحة فوق طاقتها الاستيعابية، مبينا ان الوزارة وبجهود استثنائية ساهمت بحل مشكلة الاكتظاظ عبر توسعة سجن الناصرية المركزي وبناء سجن الحلة المركزي.
وأوضح المدير العام، تفاصيل موضوع الحراس المفصولين، بالقول: ان قرار الفصل الصادر بحقهم جاء بسبب تجاوز غياباتهم المدة القانونية او بسبب التزوير في الشهادة، لافتا الى ان وزير العدل د.حيدر الزاملي، أوعز بتشكيل لجنة وزارية لمعالجة هذا الملف حيث تم استقبال اكثر من (718) طلب من الحراس الاصلاحيين المفصولين ورفع (3) محاضر الى السيد الوزير للنظر في طلباتهم وما زالت الدائرة مستمرة باستقبال الطلبات وفق سقف زمني محدد.

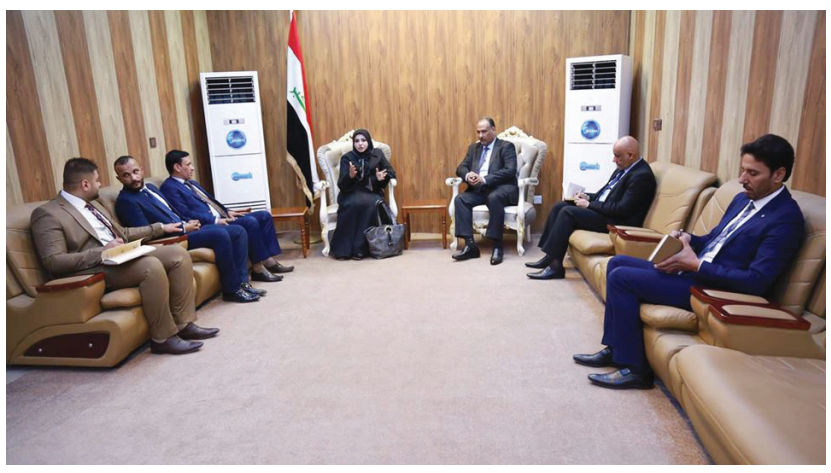

وزارة العدل: السجن بحق موظف ساهم ضمن عصابة تزوير بسرقة (20) مليار دينار

اعلن المفتش العام لوزارة العدل عن اصدار المحاكم المختصة عددا من الاحكام بحق موظف في التسجيل العقاري، ساهم ضمن عصابة بسرقة نحو (20) مليار دينار بعمليات تزوير طالت العقارات المرهونة كضمانات لقروض من المصارف الحكومية.
وقال، ان الموظف (م.س) ويعمل مسّاحا في احدى دوائر التسجيل العقاري، احدث ضررا جسيما بمصالح الجهة التي يعمل بها من خلال مشاركته مع عناصر عصابة تتكون من موظفين ومواطنين تتم الان ملاحقتهم قضائيا، اذ قاموا بالاحتيال على عدد من المصارف الحكومية والشركة العامة لصناعة السيارات والمعدات.
وبيّن ان التحقيقات التي اجراها مكتب المفتش العام اكدت ان دور المدان هو الكشف غير الدقيق وغير الاصولي والمغالاة في تقدير قيمة العقارات المستخدمة كضمانات مقابل قروض منحها مصرف الرشيد بقيمة اجمالية لثلاث معاملات وصلت الى (13) مليار و(500) مليون دينار، اضافة الى تزوير قيمة عقار مرهون للمصرف الزراعي بـ(5) مليارات دينار، والمغالاة في تقدير قيمة عقار استخدم كضمان لعقد مبرم مع الشركة العامة لصناعة السيارات والمعدات بقيمة (5) مليارات و(250) مليون دينار فيما تبلغ القيمة الحقيقية لهذا العقار (202) مليون دينار فقط.
ولفت الى ان احد اسباب التزوير هو الاستغلال السيء لطبيعة عمل المدان، باعتباره عضوا في لجان الكشف والتقييم على العقارات المرهونة كضمانات للمصارف، اذ ساهم بالتلاعب في جنس وعائدية ومساحة العقارات.
واكد المفتش العام، ان محكمة الجنح المختصة بقضايا النزاهة وغسيل الاموال والجريمة الاقتصادية اصدرت خمسة احكام على المدان، وبلغ مجموعها (6) سنوات سجن، مع احتفاظ الدوائر المتضررة بحق مراجعة المحاكم المدنية للمطالبة بالتعويض.

وزارة العدل تحيل عقد ترميم مبنى الوزارة الى هيأة النزاهة لاكمال الاجراءات التحقيقية

اعلنت وزارة العدل انه وبعد اجراء التحقيقات بخصوص تلكؤ وعدم انجاز فقرات عقد ترميم مبنى الوزارة والذي تعرض لتفجير ارهابي عام ٢٠٠٩ ، وبعد ثبوت التلكؤات والمخالفات في تنفيذ العقد فقد اوصت اللجنة التحقيقية باحالة الملف الى هيأة النزاهة لاكمال التحقيقات مع الشركة والموظفين المتواطئين معها.

يذكر انه قد تمت مصادقة توصيات محضر التحقيق والاحالة الى هيأة النزاهة من قبل السيد وزير العدل وتم عرضها في جلسة مجلس العدل واصدار القرار الخاص بذلك وحسب القانون.

دائرة التخطيط العدلي تنظم دورة تدريبية خاصة بالتخطيط الاستراتيجي

نظمت دائرة التخطيط العدلي التابعة لوزارة العدل دورة تدريبية خاصة بالتخطيط الاستراتيجي لإعداد ملاكات مدربة في الدوائر العدلية كافة.

وقالت الدائرة، ان هذه الدورة جاءت للنهوض بمستوى الاداء الوظيفي لموظفي الدوائر والاجهزة العدلية تنفيذا لمفردات الخطة التدريبية السنوية والإستراتيجية الخاصة في الدائرة وما اعتادت عليه من اقامة برامج تدريبية على مدار السنة.

واضافت الدائرة، ان الدورة المذكورة هي الثانية حيث تتضمن اجراء اختبار للمشاركين بعد نهاية كل دورة تدريبية.

لمناقشة عدد من القوانين في مجالات التجارة والاستثمار والانتهاكات بالاراضي المحتلة

وزارة العدل تشارك في اجتماعات المنظمة الاسيوية الافريقية للاستشارات القانونية بطوكيو

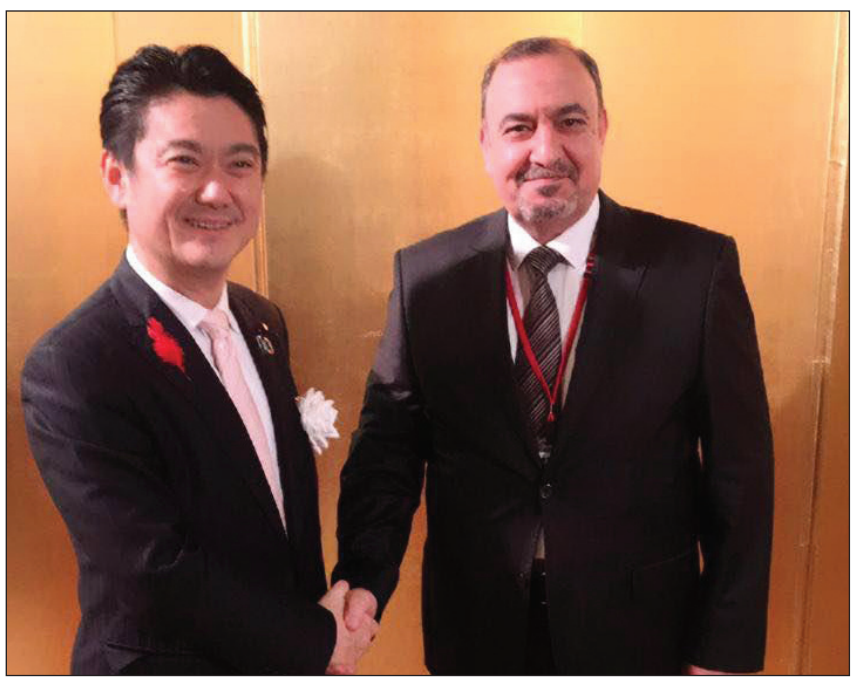

شاركت وزارة العدل العراقية، في اجتماعات الدورة الـ(٥٧) السنوية للمنظمة الاسيوية الافريقية للاستشارات القانونية في العاصمة اليابانيه طوكيو، للفترة من ٨ الى ١٢ تشرين الاول الجاري. وترأس الوفد السيد الوكيل الاداري والمالي لوزارة العدل الاستاذ عبد الكريم فارس السعدي، ومن المقرر ان يتم خلال الاجتماع مناقشة عدد من المواضيع القانونية مثل القانون الدولي في الفضاء السيبراني وقانون البحار وقانون التجارة والاستثمار الدولي وانتهاكات القانون الدولي في الاراضي المحتلة كما سيطرح موضوع قانوني جديد للمناقشة في هذا الدورة وهو التسوية السنوية للمنازعات.

وعلى هامش أعمال المؤتمر استقبل وزير العدل الياباني السيد وكيل وزير العدل الاستاذ عبد الكريم فارس، وناقش الجانبان العلاقات الثنائية، وامكانية عقد اتفاقيات تعاون ثنائيو بين الجانبين.

تضمن بيان تأسيس شركة طباعة المستلزمات التربوية

صدور العدد (4507) من جريدة الوقائع العراقية

صدر العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية المرقم (4507) متضمناً بيان تأسيسي لشركة النهرين العامة لطباعة وانتاج المستلزمات التربوية .

وقالت مدير عام دائرة الوقائع العراقية وكالة السيدة شذى عبد الملك ان العدد الجديد من الجريدة تضمن بيان تأسيس شركة النهرين العامة لطباعة وانتاج المستلزمات التربوية .

يذكر ان شركة النهرين العامة لطباعة وانتاج المستلزمات التربوية نتجت عن دمج كل من دار النهرين للطباعة مع الشركة العامة لانتاج المستلزمات التربوية استنادا الى قرار مجلس الوزراء رقم 297 لسنة 2018 والمادة 33 من قانون الموازنة الاتحادية لجمهورية العراق رقم (9) لسنة 2018.

وزارة العدل تعلن تنفيذ حكم الاعدام بحق سبعة مدانين بالارهاب بعد اكتمال الاجراءات الاصولية

اعلنت وزارة العدل هذا اليوم الاثنين ١٠/ ٩/ ٢٠١٨ تنفيذ حكم الاعدام بحق سبعة مدانين بعد اكتمال اجراءاتهم القانونية و ورود المرسوم الجمهوري ورفض شمولهم بقانون العفو العام وموافقة الادعاء العام على التنفيذ. حيث صرح السيد وزير العدل بان جميع المنفذ بهم هذا اليوم هم ضمن احكام قانون مكافحة الارهاب ومن عناصر تنظيم داعش الارهابي. وتكرر وزارة العدل وبجميع قياداتها ومنتسبيها انها ماضية في تطبيق القانون وانزال القصاص العادل بالمجرمين الذين تثبت ادانتهم اصوليا، وفي الوقت نفسه ماضية في خطة مكافحة الفساد وضرب المفسدين بالتعاون مع جميع الاجهزة الرقابية الرصينة، مع انها تتعرض وكوادرها بين الحين والاخر الى حملات تشويه ظالمة من المجرمين او ممن تضررت مصالحهم الخاصة بسبب مكافحة فسادهم وقطع ايادي المفسدين داخل الوزارة مهما كانت انتماءاتهم او عناوينهم.

والله ولي التوفيق.

فريق من قسم الرصد يزور تشكيلات وزارة الصناعة والمعادن

استناداً الى توجيه السيد وزير العدل الدكتور حيدر الزاملي بشأن اشاعة وتعزيز حقوق الانسان في العراق،قامت فرق من قسم الرصد في الدائرة القانونية التابعة للوزارة بعدد من الزيارات الميدانية الى المعامل والمصانع التابعة للقطاع العام في العراق ومنها تشكيلات وزارة الصناعة والمعادن والاتحاد العام للنقابات العمال في العراق.

وتضمنت الزيارة اللقاء بعدد من السادة المسؤولين والمعنيين للتعرف والاطلاع على ملف العمال ومدى طبيعة العلاقات بين التشريعات المحلية والاتفاقيات الدولية ودور النقابات في ممارسة اعمالها ومعرفة الاجراءات التي تؤكد عليها منظمة العمل الدولية كشرط اساسي لتجنب وضع العراق على اللائحة السوداء للمنظمة، ومدى توفر شروط السلامة المهنية والتحديات التي تواجه حماية المنتج المحلي في العراق.

لرفع مستوى الخدمات العدلية المقدمة للمواطنين

دائرة التنفيذ العدلي تفتتح اغلب مديريات في المحافظات المحررة

اعلنت وزارة العدل عن استئناف العمل في اغلب مديريات دائرة التنفيذ في المحافظات المحررة بعد اعادة افتتاحها الرفع مستوى الخدمات العدلية المقدمة للمواطنين.

وقال مدير عام دائرة التنفيذ وكالة/ السيد رعد خليل غاجي : ان هذه الخطوة جاءت بناءا على توجيهات وزير العدل د. حيدر الزاملي، حيث قامت الدائرة بافتتاح مديرياتها في محافظات (الانبار وصلاح الدين وديالى والموصل).

واضاف المدير العام: ان الدائرة تعمل على اعادة تأهيل وتأثيث المديريات التي طالتها يد الارهاب، مؤكدا ان الدائرة قامت بإلغاء تنسيب جميع الموظفين في المحافظات المحررة وإعادتهم الى مديرياتهم الاصلية للمساهمة في اعادة الحياة الطبيعية للمناطق المحررة وتقديم الخدمات للمواطنين.

وزارة العدل
تخلد دماء شهدائها بنصب تذكاري

وتدعو الفنانين لتقديم افضل انموذج او مخطط

تخليداً لشهداء وزارة العدل وانصافاً لدمائهم الزكية التي طالتها يد الارهاب الاعمى في محاولة يائسة منه لثني الوزارة وكوادرها في تحمل المسؤوليات المناطة بها ، تعتزم الوزارة اقامة نصب تذكاري لشهدائها في باحة الوزارة، وتأتي تماشيا مع توجيه السيد وزير العدل د.حيدر الزاملي استذكارا لتضحيات شهداء الوزارة بنصب يخلد ذكرى هذه الكوكبة التي عبدت بدمائها الزاكية طريق حرية العراق.

وفي هذا الصدد تدعو وزارة العدل جميع الفنانين التشكيليين والمصممين ومؤسسات الدولة للمشاركة في مسابقة تقديم افضل انموذج او مخطط للنصب التذكاري يقدم الى الدائرة الادارية التابعة للوزارة خلال مدة (30) ثلاثون يوماً.

سعياً لتحقيق اعلى مستويات الضبط الوظيفي في الدائرة

وزارة العدل تؤكد انجاز لجنتها الوزارية تفتيش دائرة الاصلاح العراقية

قال مدير عام دائرة الاصلاح العراقية رائد جادر، ان اللجنة الوزارية المكلفة بتفتيش الاقسام الادارية والاصلاحية في مقر الدائرة العامة ببغداد أنجزت أعمالها في تقييم معايير الجودة في الاداء الوظيفي وشروط السلامة العامة.

واضاف المدير العام، ان خطة عمل اللجنة تضمنت اجراء الزيارات التفتيشية لتقييم الاقسام السجنية والمواقف الاصلاحية للاقسام الادارية والشعب التابعة لها في مقر الدائرة العامةفي بغداد، مؤكدا بان اللجنة اجرت تدقيقا وتفتيشا على سجلات وأضابر الاقسام وتوثيق نسب الانجازات السنوية والتاكد من تطبيق النظام الداخلي وانجاز الاوامر الادارية ومستوى توفر معايير الجودة في الاداء الوظيفي وشروط السلامة العامة في البنايات والمواقع الخدمية التابعة لدائرة الاصلاح العراقية.

وافاد المدير العام، ان اللجنة قامت باجراء الاجتماعات واللقاءات الموسعة مع الكوادر المتقدمة في الدائرة ونفذت جولات تفتيشية اعتمدت في تنفيذها على زيارات مفاجئة لمختلف الاقسام الادارية والاصلاحية في مركز الدائرة العامة بهدف التعرف على مستويات الالتزام بالضوابط والتعليمات الصادرة من الجهات العليا وترصين العمل الاداري بالمعايير القانونية ومعايير الجودة المهنية وبلورة عدد من المقترحات التي تسهم في تطوير اليات العمل ميدانيا وتحقيق ستراتيجية الوزارة في تعزيز الضبط الوظيفي.

عقد اجتماعاً مع الكتاب العدول الاوائل

مدير عام دائرة الكتاب العدول يؤكد على تكريس الجهود لخدمة المواطنين

وجه مدير عام دائرة الكتاب العدول في وزارة العدل بتقديم افضل الخدمات للمواطنين، جاء ذلك خلال اجتماعه مع الكتاب العدول الأوائل في دوائر بغداد بهدف تقييم واقع الخدمات المقدمة.

وقال مدير عام الدائرة الاستاذ حسين الطائي، تم خلال الاجتماع مناقشة المواضيع الادارية والقانونية في جميع تفاصيلها وإصدار التوجيهات الخاصة بشأنها كما تم التداول على سير العمل والوقوف على المشاكل والمعوقات ووضع الحلول المناسبة لها وفق القانون، مؤكداً على ضرورة تكريس الجهود في دوائر الكتاب العدول في بغداد والمحافظات لتقديم افضل الخدمات للمواطنين.

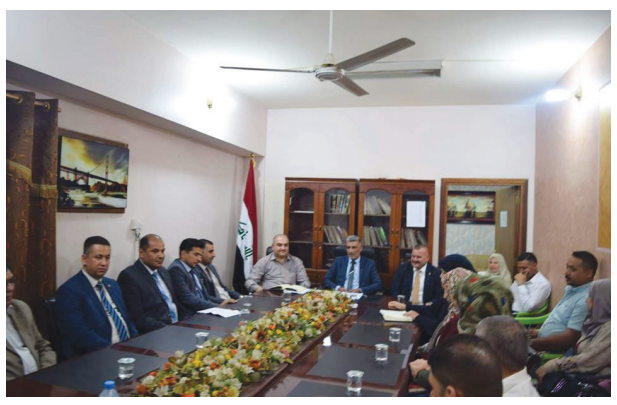

مستحقات الحراس الاصلاحيين حق كفله القانون والوزارة مستمرة بالدفاع عنه

بينت وزارة العدل هذا اليوم الاحد انها مستمرة في المطالبة باستحقاقات الحراس الاصلاحيين وخاصة فيما يتعلق ببدل الاطعام الذي تم تشريعه في قانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٨ الخاصة باصلاح النزلاء والمودعين والذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ ١٦/ ٧/ ٢٠١٨.

حيث بينت الوزارة انها تسعى لان تكون مخصصات بدل الاطعام للحراس الاصلاحيين مقارنة بمخصصات منتسبي وزارة الداخلية، وقد تم مفاتحة وزارة الداخلية وحسب توجيهات السيد وزير العدل لمعرفة مخصصات اطعام المنتسب وتمت اجابة وزارة الداخلية وسيكون الاحتساب بالمقارنة بهذه المخصصات بعد احتساب ساعات الدوام ونوع الواجب المناط بالحارس الاصلاحي مقارنة بمنتسب وزارة الداخلية.

كذلك تم مفاتحة وزارة المالية لغرض اضافة هذه التخصيصات الى رواتب منتسبي دائرة الاصلاح حيث ان القانون تم تشريعه بعد اكمال تشريع قانون موازنة عام ٢٠١٨ ولم تدرج من ضمنه، وسيكون العمل على ادراجه ضمن الموازنة التكميلية للربع الاخير من هذا العام وكما ورد في كتاب وزارة المالية المرقم ٢٠٤٥٦ في ١٠/ ٩/ ٢٠١٨، وسيكون منذ تاريخ الاستحقاق. وفي حال عدم استجابة وزارة المالية لتعزيز التخصيصات فسيتم اللجوء الى القضاء لضمان حقوق الحراس الاصلاحيين وحسب القانون.

كذلك تهيب وزارة العدل بمنتسبي دائرة الاصلاح العراقية بعدم الانجرار وراء من يحاولون اثارة الفوضى وجرهم الى الخروج عن القانون لاغراض خبيثة في انفسهم واستغلال حاجة الحارس للمخصصات، بالوقت الذي تسعى فيه الوزارة والدائرة الى تحصيل مستحقاتهم وبالطرق القانونية والاصولية.

بهدف ادامة دور ملاكات البحث الاجتماعي

دائرة الاصلاح العراقية تعقد اجتماعا دورياً مع مسؤولي الشعب في الأقسام السجنية كافة

أجرى قسم البحث الاجتماعي في دائرة الاصلاح العراقية التابعة لوزارة العدل اجتماعاً مع مسؤولي الشعب في الاقسام الاصلاحية كافة برعاية مدير عام الدائرة الاستاذ رائد جادر خلف وبحضور معاون المدير العام للأقسام الاصلاحية والمواقف، ومدير قسم الصحة العامة.

وقال المدير العام: نظرا لأهمية عمل ملاكات البحث الاجتماعي ودورها في حفظ الانظمة والقوانين ومتابعة شؤون النزلاء في القواطع السجنية وضرورة التواصل بين الباحثين الاجتماعيين في الاقسام السجنية تم توجيه مسؤولي شعب البحث في الاقسام على ضرورة تطبيق المعايير الدولية لحقوق الانسان في معاملة النزلاء، ومن اجل اعطاء واجبات وحقوق الباحث وكيفية معاملة النزيل ومنحه حيز في التواصل معهم.

واضاف: ان عمل الملاكات البحثية تضمن انتهاج آليات حديثة في تصنيف النزلاء حسب خطورته ونوع الجريمة ومدة الحكم والجنس وإجراء الدراسات الاكاديمية والاستفادة من البحوث والتجارب العالمية في تطوير برامج تأهيل النزلاء والتوسع بعملها لمتابعة شؤون النزلاء ومتابعة الزيارات التفتيشية لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات الانسانية ومرافقة الوفود الزائرة وإعداد تقارير الزيارات المنجزة.

يشار الى ان مدير عام الدائرة وجه خلال الاجتماع على اهمية تعزيز دور الباحث في الاقسام الاصلاحية ومتابعة شؤون النزلاء الانسانية والخدمية والحرص على انفاذ سيادة القانون في القواطع السجنية، وتفعيل دور الباحث بشكل مهني بغية النهوض بالعملية الاصلاحية الى مستوى الطموح.

وزارة العدل : الحبس لموظفتين في عقاري الكرخ ساهمت ببيع عقار محجوز

أعلن المفتش العام لوزارة العدل حسن حمود العكيلي عن إصدار محكمة الجنح الخاصة بقضايا النزاهة، حكما بالحبس الشديد على موظفتين في مديرية التسجيل العقاري في الكرخ الاولى، ساهمتا ببيع عقار محجوز.

وقال العكيلي، ان الموظفتين (م.ع.م) و(س.ق.ر) قامتا بترويج وتمشية معاملة بيع عقار على الرغم من وجود اشارة حجز على الاموال المنقولة وغير المنقولة لمالك العقار.

واضاف، ان الموظفتين تبلغتا رسميا بوجود اشارة الحجز على العقار الذي يعود لزميل لهما في العمل، ولم تقوما بادخال معلومات كتاب الحجز على اضبارة العقار او تأشيره في الحاسبة، وبعد ذلك قامتا بتمشية معاملة البيع وخالفتا الواجبات الوظيفية.

واكد المفتش العام ان المحكمة اصدرت حكما غيابيا بالحبس الشديد على المدانتين الهاربتين وحجز اموالهما المنقولة وغير المنقولة.

وزارة العدل تستنقذ مبلغ 23 مليون دولار من الحجز الواقع على اموال البنك المركزي العراقي

اعلنت وزارة العدل انها حصلت على قرار نهائي مكتسب الدرجة القطعية لصالح الحكومة العراقية والبنك المركزي العراقي من المحكمة الفرنسية العليا ومحكمة استئناف باريس يقضي برفع الحجز عن مبلغ عائد للبنك المركزي يساوي ٢٣ مليون دولار تقريباً.

حيث ان هذه الدعوى تعود الى عام ٢٠٠٠ م وقد رفعتها على البنك المركزي شركات تدعي تضررها سابقا وتطالب بايقاع الحجز على اموال البنك المركزي العراقي.

العدل والمجتمع

Justice & society

شهرية تصدر عن وزارة العدل

توزع مجانا

السنة الثالثة
العدد 30
تشرين الاول 2018

الصفحات
8

WWW.moj..gov.iq

الاشراف العام
د.حيدر الزاملي

العدل جنة المظلوم وجحيم الظالم

صدور امر وزاري باعادة تعيين منتسبي دائرة الاصلاح العراقية المفصولين بسبب الغياب

اعلنت وزارة العدل يوم الاحد عن صدور الامر الوزاري بالعدد ١١٩ في ٢٦/ ٩/ ٢٠١٨ والخاص باعادة تعيين من تم انهاء خدماتهم بسبب الغياب، وتم احالة الامر الوزاري الى وزارة المالية والدائرة الادارية والمالية في وزارة العدل ودائرة الاصلاح العراقية لاكمال الاجراءات بمباشرة المنتسبين والبالغ عددهم ٤١٤ منتسب وحسب محضر دائرة الاصلاح العراقية.

وتكرر وزارة العدل دعوتها للمفصولين بسبب التزوير الى اكمال اجراءات صدور الاوامر القضائية بشمولهم بقانون العفو العام ليتم ادراجهم ضمن المحاضر اللاحقة وقبل نهاية العام الحالي وفقا للقانون.

استمراراً بمنهاج مكافحة الفساد

وزارة العدل تحيل الى هيئة النزاهة ثلاثة عشر موظفاً من بينهم مدير عام سابق

اعلنت وزارة العدل انها مستمرة في منهجها لمكافحة الفساد وبالتعاون مع جميع الجهات الرقابية داخل الوزارة وخارجها وكذلك استلام الشكاوى من المواطنين للعمل على فرض تطبيق القانون فيما يصب بمصلحة المواطن، وانها ماضية على هذا المنهج بالرغم من جميع الصعوبات التي تواجه هذا العمل.

فقد اعلنت هذا اليوم اكتمال التحقيقات الخاصة بتجاوز القانون من قبل عدة موظفين ومن بينهم مدير عام سابق ولعدة حالات تجاوز، وبعد مصادقة التوصيات تم احالتها الى هيئة النزاهة لاكمال التحقيقات الخاصة بذلك من قبل الهيئة.

يذكر ان العديد من الملفات التي احالتها الوزارة الى المحاكم المختصة وهيئة النزاهة قد تم الحكم على مرتكبي التجاوزات باحكام قضائية مختلفة تتراوح بين الحبس والغرامة وكذلك تضمين الاضرار التي لحقت بالمال العام.

بينهم (123) نزيلاً مشمولون بالعفو العام

وزارة العدل: الإفراج عن (493) نزيل خلال شهر تموز الماضي

أعلنت دائرة الإصلاح العراقية التابعة لوزارة العدل عن موقفها الشهري الخاص بعدد المطلق سراحهم لشهر تموز الماضي.

وقال اعلام الوزارة: ان العدد الكلي للمفرج عنهم من سجون الوزارة خلال الشهر الماضي بلغ (493) نزيلاً من سجون الوزارة في بغداد والمحافظات بينهم (123) مشمولاً بالعفو العام، و(34) من النساء و(459) من الرجال تم الافراج عنهم بعد انتهاء فترات محكوميتهم.

وأكد اعلام الوزارة: ان دائرة الاصلاح قطعت اشواطاً كبيرة في مجال عمليات اطلاق السراح مع تطبيقها نظام الارشفة الالكترونية والذي يتيح امكانية تحديد النزلاء المنتهية احكامهم القضائية ويساهم بحسم ملفاتهم وفقاً للمدة القانونية المحددة لإطلاق السراح. يذكر ان عدد المطلق سراحهم بقانون العفو العام قد بلغ (7874) نزيلاً منذ شهر 11/2016 ولغاية 31/7/2018.

وزارة العدل : السجن (7) سنوات لموظفَين في عقاري سامراء تسببا بهدر (250) مليون دينار

أعلن المفتش العام لوزارة العدل عن إصدار محكمة جنايات الرصافة المختصة بقضايا النزاهة حكماً بالسجن (7) سنوات بحق موظفين اثنين في ملاحظية التسجيل العقاري في سامراء.

وقال، ان الموظفين (ع.ع.ز) و(ش.خ.خ) تسببا مع متهمين آخرين بإحداث ضرر بالمال العام والبالغ (250 مليون ودينار) مائتان وخمسون مليون دينار.

وأضاف أن الضرر جاء نتيجة إضافة مساحة تقدر بـ(100م2) على مساحة أحد العقارات التيجرى استملاكها من قبل الوقف الشيعي ضمن أعمال توسعة العتبة العسكرية المقدسة بجعل مساحة العقار (344م2) في حين أن المساحة الحقيقية (244م2).

ولفت المفتش العام الى ان المحكمة أصدرت حكماً غيابياً بسجن المدانين (7) سنوات، وإصدار مذكرة قبض بحقهما، وتأييد حجز أموالهما المنقولة وغير المنتقولة، مع احتفاظ ديوان الوقف الشيعي ودائرة التسجيل العقاري بحق التعويض أمام المحاكم المدنية.

بهدف توفير التخصيص المالي للمتعاقدين في جميع المديريات

دائرة التنفيذ تكمل إجراءات مناقلات الأجور اليومية للمتعاقدين

اكملت دائرة التنفيذ اجراء مناقلات الاجور اليومية وتوفير التخصيص المالي لكافة المتعاقدين في جميع مديريات التنفيذ في بغداد والمحافظات. وقال المدير العام، ان الدائرة اكملت اجراءات مناقلة تخصيصات اجور المتعاقدين مع الدائرة والبالغ عددهم (68) متعاقدا وفقا لقانون الموازنة الاتحادية رقم /9لسنة /2018 وتم مفاتحة مديريات الخزانة في المحافظات لاضافة التخصيص اللازم.

لجنة الصليب الاحمر الدولي تبدي ارتياحها لعمل دائرة الاصلاح العراقية

أكدت دائرة الاصلاح العراقية التابعة لوزارة العدل عن زيارة لجنة متخصصة من منظمة الصليب الأحمر الدولي وبرفقة مدير مركز بغداد الصحي.

وقال مدير عام الدائرة، ان اللجنة قامت بزيارة موقف الرصافة الثالثة القسم المتخصص بعلاج النزلاء المرضى في الدائرة العامة حيث اطلعت على الواقع الصحي وأحوال النزلاء كما عقدت اجتماعاً ضم كادر الادارة المتقدم، ومدير مركز صحة بغداد، ومسؤول الشعبة العلاجية في قسم الصحة العامة واستمع اعضائها الى شرح مفصل عن عمل الموقف والمعايير الصحية المتبعة في الموقف والخدمات المتاحة للنزلاء المرضى.

واضاف المدير العام، ان اللجنة اطلعت ميدانيا على احوال النزلاء وظروف الايداع والخدمات الطبية والأضابير الصحية الخاصة بالنزلاء، مبدياً ارتياحها لعمل ادارة الموقف وحرص المنتسبين والالتزام بالمعايير الخاصة بالتعامل مع النزلاء وتوفير خدمات الإيواء والصحة العامة.

خلال ترأسه اجتماعا خاصا بلجنة حماية الصحفيين العراقيين

وكيل وزارة العدل يؤكد على ضرورة انصاف الصحفيين الذين تعرضوا للانتهاكات

اكد وكيل وزارة العدل حسين الزهيري، على ضرورة الاهتمام بذوي الصحفيين وتوافر قاعدة بيانات تدرج فيها المعلومات الخاصة بكل صحفي والاعلان في وسائل الاعلام حول مراجعة ذوي الصحفيين الذين تعرضوا للانتهاك الى وزارة العدل مستصحبين معهم كافة الاوليات بغية تقديم المساعدات لهم.

أعلن السيد الوكيل عن ذلك ترأسه اجتماعا خاصا باللجنة المركزية لحماية الصحفيين العراقيين مشددا على اهمية تصنيف الاسماء وحالات الانتهاكات الحاصلة للصحفي او غير الصحفي او غير المعرف، في الجداول لسهولة الدلالة ووضوح المعلومات الخاصة بالصحفيين وتوفير قاعدة معلومات وافية ومهنية بشكل تساهم بتحقيق العدالة وانصافهم ضد الانتهاكات الحاصلة بحقهم، اضافة الى انها تسهل اجراءات مخاطبة الجهات المختصة وحسمها للصحفي العراقي في حال وقوعه تحت طائلة ظلم او تعسف اي جهة.

ودعا السيد الوكيل، الى اهمية متابعة ورصد كافة القضايا التي تتعلق بالاعتداءات الموجهة ضد الصحفيين في العراق من قبل اعضاء اللجنة المكلفة على مسودة التقرير واحالته الى (اليونسكو) لاستيفاء جميع استحقاقاته.

صدور العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية بالرقم (4508)

صدر العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية بالرقم (4508) والذي تضمن قانون انضمام جمهورية العراق الى الاتفاقية المتعلقة بالضمانات الدولية على المعدات المنقولة والبروتوكول الملحق بها بشأن المسائل التي تخص معدات الطائرات والإعلانات المكملة للانضمام اليها الخاصة بجمهورية العراق.

برعاية د.حيدر الزاملي وزير العدل ولتخفيف العبء عن كاهل المواطنين

افتتحت وزارة العدل دائرة كاتب عدل كربلاء المسائي في محافظة كربلاء المقدسة ضمن الخطة الاستراتيجية التي اتبعتها الوزارة لتقديم الخدمات للمواطنين.

وقال مدير عام دائرة الكتاب العدول الاستاذ حسين الطائي: ان هذا الافتتاح تم برعاية وزير العدل د.حيدر الزاملي وضمن خطة عمل استراتيجية اتبعتها الوزارة لتخفيف العبء عن كاهل المواطنين وتبسيط الاجراءات.

وأضاف المدير العام: ان افتتاح الدائرة جاء لتخفيف الزخم الحاصل على الدوائر الصباحية، حيث ان دوائر كاتب العدل المسائي تقدم خدماتها لشريحة الموظفين في بغداد والمحافظات لفترة مابعد الدوام الرسمي بهدف تسهيل انجاز معاملاتهم.

توجيهات

١

الى جميع الدوائر العدلية ..

● بهدف الارتقاء باداء وزارة العدل وتقديم افضل الخدمات للمواطنين الكرام وللحفاظ على حقوقهم ادعوا لتضافر الجهود والتعاون الجاد في اداء مهامكم والالتزام بتطبيق التوجيهات الصادرة من قبلنا وفق ما ياتي :

١-محاربة الفساد والمفسدين اينما وجدوا في الدوائر العدلية.

٢- الاسراع بانجاز معاملات وعدم تأخيرها واحترام السقوف الزمنية المحددة لهذا الغرض

٣- تهيئة مكان لائق ومناسب لاستقبال المواطنين وتجهيزه بوسائل الراحة

٤-منع دخول السلاح الى دوائر هذه الوزارة ومديرتها كافة بغض النظر عن الجهة الحائزة لذلك السلاح

٥-التاكيد على وضع المواظفين باجات تعريفية اثناء الدوام الرسمي

٦- الالتزام باوقات الدوام الرسمي وعدم الخروج الا باذن المسؤول المباشر للموظف

٧-وزير العدل لن يتواني عن محاسبة كل من يثبت ادانته بقضايا الفساد الاداري والمالي (الابتزاز والرشوة) مهما كانت درجته الوظيفية .

٨- على المدراء العامين ورؤساء المديريات الفرعية في هذه الوزارة بتطبيق التوجيهات وبعكسه سوف يتحمل المخال التبعات القانونية المترتبه على ذلك وفقاً لاحكام قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام المرقم(١٤) لسنة ١٩٩١ المعدل

٢

● بهدف التواصل مع موظفي الوزارة والاطلاع على ابرز المشاكل والمعوقات التي تواجههم في العمل واستحقاقاتهم الوظيفية نوجه جميع الموظفين بتقديم شكاواهم عبر صناديق شكاوى الموظفين الموزعة في اروقة الوزارة وسيتم الاطلاع عليها شخصياً من قبلنا .

وزير العدل

د حيدر الزاملي

بسم الله الرحمن الرحيم

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

العدل والمجتمع

مصور فوتغراف: امجد الحكيم | مصور فوتغراف: فراس المهداوي | مصور فوتغراف: مصطفى وليد | محـــرر: ثائر الجبوري | محـــرر: غزوان الظالمي | محـــرر: احمد عبد الكريم | الطباعة والاخراج الفني: شركة الانس للطباعة والنشر

WWW.moj..gov.iq | قسم شؤون المواطنين 07810622836 — 07702919261 | shakawe@moj.gov.iq | citizens_mog@yahoo.com | العدل والمجتمع /WWW.faecbook | توزع مجاناً